ISSUE 4 August 2025
مجلـــة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية
كلية الآداب والعلوم الإبيار - جامعة بنغازي
Afaq Journal for Human and Applied Studies
Faculty of Arts and Sciences ALAbyar University of Benghazi
العـــدد الرابع أغسطس 2025 E-ISSN 3007-4495 ISSN-L 3007-4495 Legal Deposit Number 313/2023 DOI https://doi.org/10.37376/ajhas.vi4

# المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريٍّ: دراسة في أنماط التركيب، وآليات التحويل والتأويل، ودلالات العدول

د. عمر عثمان علي عوض [1].

تاريخ الاستلام: 22/05/2025م | تاريخ القبول: 14/06/2025م | تاريخ النشر: 13/09/2025م | DOI: https://doi.org/10.37376/ajhas.vi4.xxx

**الملخص:**

المصدر المؤول في العربية كل تركيب أمكن تأويله بمصدرٍ صريحٍ، فحلَّ محل الاسم المفرد وأخذ موقعه من الإعراب، سواءً اشتمل تركيبه على أحد أحرف الصلة أم لم يشتمل، ومن هذا التعريف يمكن أن نقسم المصادر المؤولة بحسب وجود حرفٍ مصدريٍّ في بنية تركيبها إلى: مصادر مؤولة بحرفٍ مصدريٍّ، ومصادر مؤولة بغير حرفٍ مصدريٍّ.، ويهدف هذا البحث إلى بيان الخصائص التركيبية لأنماط المصدر المؤول بغير حرف مصدري، وآلية تحويلها من مصادر صريحة إلى مصادر مؤولة، وكيفية تأويلها بمصادر صريحة، وكذلك بيان القيمة الدلالية للعدول عن التعبير بالمصادر الصريحة إلى التعبير بهذه الأنماط التركيبية من المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدري، واتبع فيه المنهج الوصفي التحليلي بغية تحقيق أهدافه بوصف هذا النوع من التراكيب وتحليل أنماطه التركيبية وبيان قيمتها الدلالية. وخلص البحث إلى وضع حد لهذا النوع من المصادر المؤولة، وبيان أنماطها التركيبية في العربية، وتوضيح آليات تحويلها من بنيتها العميقة إلى بنيتها السطحية، وإيضاح القيمة الدلالية في العدول عن التعبير بالمصدر الصريح إلى التعبير بها.

**الكلمات المفتاحية:** المصدر، العدول، التأويل، التركيب، الدلالة. البنية.

1.أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية كلية التربية المرج- جامعة بنغازي

المؤلف الرئيسي: د. عمر عوض، Omar.awad@uob.edu.ly

ISSUE 4 August 2025
مجلـــة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية
كلية الآداب والعلوم الإبيار - جامعة بنغازي
Afaq Journal for Human and Applied Studies
Faculty of Arts and Sciences ALAbyar University of Benghazi
العـــدد الرابع أغسطس 2025 E-ISSN 3007-4495 ISSN-L 3007-4495 Legal Deposit Number 313/2023 DOI https://doi.org/10.37376/ajhas.vi4

# The interpreted infinitive without a source letter: A study of the patterns of construction, the mechanisms of transformation and interpretation, and the connotations of deviation.

* [1]Dr. Omar Othman Ali Awad.

**Abstract:**

The implied infinitive in Arabic is any construction that can be interpreted with an explicit infinitive, replacing a singular noun and assuming its syntactic position, whether or not its construction includes a relative pronoun. Based on this definition, implied infinitives can be divided, based on the presence of a source letter in their construction, into: infinitives interpreted with a source letter and infinitives interpreted without a source letter.

This research aims to demonstrate the syntactic characteristics of the types of implied infinitives without a source letter, the mechanism for converting them from explicit sources to implied sources, and how to interpret them with explicit sources. It also demonstrates the semantic value of shifting from expressing explicit infinitives to expressing these syntactic patterns of the implied infinitive without a source letter. The descriptive-analytical approach was followed to achieve its objectives by describing this type of construction, analyzing its syntactic patterns, and demonstrating their semantic value. The study concludes by putting an end to this type of interpreted infinitives, identifying their structural patterns in Arabic, clarifying the mechanisms for transforming them from their deep to their surface structure, and elucidating the semantic value of shifting from expressing them with the explicit infinitive to expressing them with it.

**Keywords:** infinitive, shift, interpretation, structure, meaning, structure.

1. Associate Professor at the Faculty of Education - Al-Marj / University of Benghazi.

* corresponding author: **Dr. Omar Awad, Omar.awad@uob.edu.ly.**

**Copyright©C2024University of Benghazi.**
**This.open.Access.article.is Distributed under a CC BY-NC-ND 4.0 licens.**

**المقدمة:**

يعرف المصدر بأنه ( اسمٌ الحدث الجاري على الفعل) (الأسترآباذي، 3/399،1978)، وله في اللغة صورتان يأتي عليهما: إحداهما- تعرف بالمصدر الصريح، «وهو اللفظ الذي لا يحمل دلالة إلَّا على الحدث المجرَّد» (الراوي،1999، 62) وهو لفظٌ بسيطٌ غير مركَّبٍ، لا يتَّسم بسمة التعدُّد في الألفاظ المكونة لبنيته، وغاية وضعه في اللغة هي الدلالة على الحدث مجرَّداً من أية دلالةٍ أخرى، أما الصورة الثانية فتعرف بالمصدر المؤول الذي يعرف الباحث بأنه كل تركيب أمكن تأويله بمصدرٍ صريحٍ، فحلَّ محل الاسم المفرد وأخذ موقعه من الإعراب، سواءً اشتمل تركيبه على أحد أحرف الصلة أم لم يشتمل.

ومن هذا التعريف يمكن تقسيم المصادر المؤولة بحسب وجود حرفٍ مصدريٍّ في بنية تركيبها على: مصادر مؤولة بحرفٍ مصدريٍّ، ومصادر مؤولة بغير حرفٍ مصدريٍّ.

ولا شك أنَّ غايات المتكلمين من استعمال الألفاظ لا تقف عند حدودٍ معيَّنةٍ، ومن هنا جاء التنوع في الأساليب والتغاير في طرق صياغتها، ودلالة المصدر على الحدث مجرَّداً لا تفي .أحياناً .بغايات المتكلم الذي يرمي إلى ربط هذه الدلالة على الحدث بدلالاتٍ أخرى كالدلالة على مَنْ قام بالحدث، أو زمان وقوعه، فيلجأ إلى صياغة أنواعٍ أخرى من التعابير التي تحمل الدلالة على الحدث مع إمكانية تحمُّلها للدلالات المخصوصة التي يريدها، ومن هنا كان التعبير عن الحدث بصيغ المصدر المؤول المختلفة التي تحمل كلٌّ منها دلالة متميزة تضاف إلى دلالة المصدر على الحدث.

وتبعاً لاختلاف غايات المتكلم من صياغة المصدر المؤول وتنوعها بحسب الدلالات التي يبغي إضافتها إلى دلالته على الحدث تنوَّعت أنماط المصدر المؤول تنوُّعاً كبيراً، فكان بعضها مسبوقاً بحرفٍ مصدريٍّ ظاهرٍ، وبعضها بحرفٍ مصدريٍّ محذوفٍ، وبعضها بغير حرفٍ مصدريٍّ.

**مشكلة البحث:**

وفي هذا البحث سنقف على أحد أنماط تركيب المصدر المؤول وهو نمط المصدر المؤول بغير حرف مصدريٍّ، يتناوله الباحث بالبحث والدراسة بهدف بيان خصائصه التركيبية، وآلية تحويله من المصدر الصريح إلى المصدر المؤول وكيفية تأويله، مع بيان الدلالات المستفادة من العدول عن صيغة المصدر الصريح إلى التعبير بهذا النمط من أنماط المصدر المؤول، وكذلك البحث عن أسباب العدول عن استعمال المصدر الصريح إلى استعمال هذا النمط من التراكيب.

ويمكن أن نلخص مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

-ما حقيقة هذا النوع من المصدر؟ وما الأسماء التي أطلقها العلماء عليه؟

-ما الخصائص التركيبية لهذا المصدر؟ وما آلية تحويله من المصدر الصريح إلى صوره المتعددة وكيفية تأويله؟

-ما الأسباب الداعية إلى العدول عن صيغة المصدر الصريح إلى هذا النوع من المصدر في صوره المتعددة؟

-ما الدلالات المحصلة من العدول عن صيغة المصدر الصريح إلى هذا النوع من المصدر في صوره المتعددة؟

**أهداف البحث:**

ويهدف هذا البحث إلى:

1-وضع حدٍّ دقيقٍ وواضحٍ لتعريف المصدر المؤول بغير حرف مصدريٍّ، للتمييز بينه وبين المصدر الصريح من جهة، وبينه وبين المصدر المؤول بحرف مصدريٍّ من جهة أخرى.

2-بيان أنواع المصدر المؤول بغير حرٍ مصدريٍّ وفق خصائصه التركيبة.

3- بيان الخصائص التركيبية لأنماط المصدر المؤول بغير حرف مصدري، وآلية تحويلها من مصادر صريحة إلى مصادر مؤولة، وتوضيح كيفية تأويلها بمصادر صريحة.

4- بيان القيمة الدلالية للعدول عن التعبير بالمصادر الصريحة إلى التعبير بهذه الأنماط التركيبية من المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدري،

**منهج البحث:**

لتحقيق أهداف البحث المرجوة من هذه الدراسة بوصف هذه النوع من التراكيب اللغوية في اللغة العربية وتحليل أنماطها التركيبية وبيان قيمتها الدلالية، اختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات اللغوية التي تهدف إلى وصف الظاهرة وتحليل نصوصها اللغوية والوقوف على أقوال المختصين فيها ومناقشتها؛ لتقديم وصف دقيق لها يجمع بين العرض الجيد والتوصيف الدقيق والتحليل العميق.

**خطة البحث:**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن خلال الاطلاع على مادة البحث المجموعة تم تقسم خطة البحث على: تمهيد ومبحثين وخاتمة.

تمهيد: يتضمن توطئة للموضوع بتعريف المصدر المؤول، وبيان الفرق بينه وبين المصدر الصريح، وكذلك بيان أنواع المصدر المؤول وضابط التمييز بينها.

المبحث الأول- وسيُخَصَّصُ للنوع الأول من أنواع المصدر المؤول بغير حرف مصدرٍ بعنوان:

المصدر المؤول المُتَوَهَّم، أو المُتَصَيَّد، أو المُتَخَيَّل من الكلام السابق لأحرف العطف (فاء) السببية، و(واو) المعيَّة، و (أوْ) التي بمعنى (كَيْ أو إلى أنْ أو إلّا أنْ)، ويضم أربعة مطالب:

المطلب الأول- الاختلاف في ألقاب المصدر المتوهَّم.

المطلب الثاني- الخصائص التركيبية لنمط المصدر المؤول المتوهَّم.

المطلب الثالث- آليات التحويل وكيفية التأويل لنمط المصدر المؤول المتوهَّم .

المطلب الرابع- القيمة الدلالية للعدول إلى نمط المصدر المتوهَّم.

المبحث الثاني- وسيخصص للنوع الثاني من أنواع المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ بعنوان:

المصدر المؤول المُقدَّر من كلّ تركيبٍ في غير مواضع المصدر المُتَوَهَّم، ويضم أربعة مطالب:

المطلب الأول- حدُّه، وسبب تسميته، والفرق بينه وبين المصدر المتوهَّم.

المطلب الثاني- الخصائص التركيبية لنمط المصدر المؤول المقدَّر.

المطلب الثالث- آليات التحويل وكيفية التأويل لنمط المصدر المؤول المقدَّر.

المطلب الرابع- القيمة الدلالية للعدول إلى نمط المصدر المقدَّر.

خاتمة: وتضم تلخيصًا لما توصل إليه البحث من نتائج في سعيه لتحقيق أهداف الدراسة، وما يقدمه الباحث من توصيات ومقترحات في ضوء نتائج البحث.

**الدراسات السابقة:**

تتوزع أحكام موضوع المصدر المؤول في كتب النحو العربي في أبواب متفرقة، حيث لا نجد بابا مخصصا يجمع كل أحكام هذا النوع من التراكيب، بل نجدها مفرقة بين أثنائها، فبعضها في باب إعراب الفعل وخاصة عند الحديث عن نصب الفعل المضارع بأن ظاهرة أو مقدرة، كما نجد الحديث عنها أيضا في باب الموصولات الحرفية، وعند الحديث عن صور بعض المعمولات، وغيرها.

ومن العلماء الأوائل الذين عنوا بالتعرض لهذه الظاهرة التركيبية في مؤلفاتهم وبيان دلالة العدول عن التعبير بالمصدر الصريح إليها في ضوء مفهوم الأصالة والفرعية في الصناعات والعلوم التي أبان عنها السيوطي (ت911هـ) في كتاب الأشباه والنظائر باعتبار المصدر الصريح هو الأصل الذي يؤدي وظيفة الدلالة على الحدث بأقل عدد من الأحرف إلى التعبير بالمصدر المؤول باعتباره الفرع الذي يلجأ إليه لأداء تلك الوظيفة بعدد أكثر من الأحرف بغية الحصول على دلالات إضافية لا يمكن الحصول عليها من خلال التعبير بالمصدر الصريح، نجد في مقدمتهم الإمام السهيلي (ت581هـ) في كتابه نتائج الفكر في النحو، وابن القيم الجوزية (751هـ) في كتابه بدائع الفوائد، والسيوطي (ت911هـ) في كتابه الأشباه والنظائر في النحو.

**ومن الدراسات السابقة الحديثة في هذا الباب:**

1. المصدر المؤول في القرآن الكريم «دراسة في النحو والدلالة». محمد ناصر صالح حميد، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية كلية الآداب قسم اللغة العربية، إشراف أ د. عبدة علي الراجحي، 1991م.
2. المصدر المؤول «بحث في التركيب والدلالة» د. طه محمد الجندي، دار الثقافة العربية، 1999م.
3. وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب «بحث ميداني للتأصيل» د. فخرالدين قباوة، ط1، دار الرفاعي للنشر ودار القلم العربي، حلب. سوريا، 2007م.
4. المصدر المؤول وأحكامه النحوية. فتحي أحمد عبدالعال إسماعيل، بحث بمجلة كلية اللغة العربية بجرجا، المجلد

30، العدد 2، فبراير 2011، ص 877 - 9744.

5 . العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول في القرآن الكريم «دراسة دلالية» د. إسلام محمد عبد السلام، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة 417 . الحولية 35..1436هـ ديسمبر 2014م.

6 . المصدر المتوهم (المتصيَّد) في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية إحصائية. عبد الرحمن أحمد عيسى، مجلة وادي اللنيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، العدد 26، المجلد الأول، 2020م.

ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بتخصيصه لدراسة نمط واحد من أنماط المصدر المؤول لم يلق عناية خاصة من الدارسين، وهو نمط المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ؛ بغية بيان حده بدقة، وتوضيح خصائصه التركيبية، وآليات تحويله وتأويله، ودلالات العدول عن التعبير بالمصدر الصريح إلى التعبير به.

**تمهيد**

يمكن تعريف المصدر المؤول بأنَّه: كلُّ تركيبٍ أمكن تأويله بمصدرٍ صريحٍ للدلالة على معناه وزيادة، سواءً اشتمل على حرفٍ من أحرف الصلة ظاهراً أو مقدَّراً أو لم يشتمل، وأخذ موقعاً من الإعراب بأنْ حلَّ محلَّ المفرد .

وهذا التعريف يقودنا . تبعاً لوجود حرفٍ مصدريّ أو عدم وجوده في تركيب المصدر المؤول . إلى تقسيم المصدر المؤول إلى قسمين رئيسين هما:

**القسم الأول** . المصدر المؤول بحرفٍ مصدريّ مذكورٍ أو محذوفٍ، ويشمل أنماطاً متعددة للمصدر المؤول منها ما اشتمل على حرفٍ مصدريّ مذكورٍ بلفظه في البنية السطحية، ومنها ما خلت بنيته السطحية من حرفٍ مصدريّ مذكورٍ بلفظه، ولكنْ اشتملت على حرفٍ مصدريّ مضمرٍ ظهر أثر إضماره في نصبه للفعل المضارع بعده.

**القسم الثاني** . المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ، وهو ما سيُخصَّص له هذا البحث، وأول ما سيعتنى به فيه هو تعريف هذا النوع من المصدر المؤول ووضْع ضابطٍ تركيبيٍّ له، ثمَّ التعرُّف على أنواعه .

عند تعريف المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدرٍ مصدريّ سيُستند إلى الضابط التركيبيّ نفسه الذي اعْتُمِدَ عند تقسيم المصدر المؤول إلى مصدرٍ مؤولٍ بحرفٍ مصدريّ، ومصدرٍ مؤولٍ بغير حرفٍ مصدريّ، وهو وجود الحرف المصدريّ في بنية المصدر المؤول السطحية ظاهراً بلفظه أو مقدَّراً مستدلاً على وجوده بظهور أثره فيما بعده أو عدم وجوده لا ظاهراً ولا مقدَّراً، وكذلك سيُستنَد إلى الضابط الدلالي الذي ارْتُضِيَ مع المصدر المؤول بحرفٍ مصدريّ، وهو إمكانية تأويل التركيب بمصدرٍ صريحٍ يحلُّ محلَّ المفرد ويأخذ موقعه من الإعراب، فيمكن من خلال ذلك أنْ نُعَرِّفَ المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ بأنَّه: «كلُّ تركيبٍ أمْكَنَ تأويله بمصدرٍ صريحٍ، ولم يرد في بنيته السطحية حرفٌ مصدريٌّ لا ظاهراً ولا مقدَّراً، وحلَّ محلَّ المفرد وأخذ موقعه من الإعراب».

فهذا القسم من أقسام المصدر المؤول يحمل السمات الدلالية نفسها للمصدر المؤول بحرفٍ مصدريّ، وهي إمكانية تأويله بمصدرٍ صريحٍ، كما يشاركه في خاصية إحلاله محلَّ المفرد وأخذه موقعاً من الإعراب، إلّا أنَّه يُخالفه

في سماته التركيبية في أنَّ المصدر المؤول بحرفٍ يجب أنْ تُسْبَقَ جملة الصلة فيه في بنيتها السطحية بحرفٍ مصدريّ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، أمّا المصدر المؤول بغير حرفٍ فهو جملةٌ يُمكنُ تأويلها بمصدرٍ صريحٍ دون وجود حرفٍ مصدريّ في بنيته السطحية ظاهراً أو مقدَّراً، ولنضربْ على ذلك مثلاً بقولهم:

«تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيّ خَيْرٌ من أنْ تَراه» «قال الميداني: ويروى: لأنْ تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ، وأنْ تسمعَ، ويروى: تسمعُ بالمعيديّ لا أنْ تراه ... ويُضربُ لِمَنْ خبره خيرٌ مِنْ مرآه ... قال المفضَّل: أول من قال ذلك المنذر بن ماء السماء» . ينظر المثل في: (الميداني، 1/129-131، 1962، والعسكري،1988، 1/ 215، والزمخشري، 1962، 1/370، وابن سلمة، 1960، 65، والواحدي، 1975، 83، والبكري، 1971، 136-135، والخويي، 2000، 112، وابن منظور، 2003، 8/318).

فجملة (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ) تركيبٌ إسناديٌّ فِعْلِيٌّ يمكن أنْ يؤول بمصدرٍ صريحٍ تقديره: (سماعُكَ) وهذا ما يجعلنا نقول بأنَّه مصدرٌ مؤولٌ، فإذا جئنا لبنية هذا المصدر المؤول التركيبية الظاهرة (تسمعُ بالمعيديّ) لم نجد فيها حرفاً من الأحرف المصدرية الثمانية لا المتفق عليه منها، ولا المختلف فيه، لا ظاهراً ولا مقدَّراً مستدلاً على حذفه بظهور أثره في جملة الصلة كحال إضمار (أنْ) في مواضع الإضمار الواجبة أو الجائزة وظهور أثر حذفها بنصب الفعل المضارع بعدها، بل وجدنا الفعل المضارع (تسمعُ) مرفوعاً، وهذا ما دعانا إلى أن نقول إنَّه مصدرٌ مؤولٌ بغير حرفٍ مصدريّ مذكورٍ أو محذوفٍ، وبتتبع التراكيب النحوية التي يرد فيها المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ يمكن أنْ تقسم هذه التراكيب إلى نوعين من المصادر المؤولة بغير حرفٍ مصدريّ هما:

**النوع الأول**. المصدر المؤول المُتَوَهَّم، أو المُتَصَيَّد، أو المُتَخَيَّل من الكلام السابق لأحرف العطف (فاء) السببية، و(واو) المعيَّة، و (أوْ) التي بمعنى (كَيْ أو إلى أنْ أو إلّا أنْ)، وسيُخَصَّصُ له المبحث الأول من هذا البحث .

**النوع الثاني**. المصدر المؤول المُقَدَّر من كلّ تركيبٍ في غير مواضع المصدر المُتَوَهَّم، وسيُخصَّص له المبحث الثاني من هذا البحث .

وفي كل مبحث سنتناول بالدراسة حد كل نوع، وخصائصه التركيبية، وآلية تحويله من المصدر الصريح في البنية العميقة إلى المصدر المؤول بغير حرف مصدري في البنية السطحية، ونختم ببيان القيمة الدلالية للتعبير بها وعلة العدول عن التعبير بالمصدر الصريح إلى التعبير بالمصدر المؤول معها .

## المبحث الأول

## نمط المصدر المؤول المتوهَّم أو المتصيَّد أو المتخيَّل من الكلام السابق لأحرف العطف (فاء السببية، واو المعيَّة، أوْ التي بمعنى كَيْ أو إلى أنْ أو إلّا أنْ، ثُمَّ)

### المطلب الأول

### الاختلاف في ألقاب المصدر المتوهَّم

أطلق النحاة على هذا النمط من أنماط المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ عديد الألقاب، ووصفوه بأوصافٍ كثيرةٍ، كلُّها . وإنْ اختلفت ألفاظها . تؤكِّد على حقيقة واحدةٍ، وهي أنَّ هذا النمط من المصدر المؤول لا وجود له في البنية السطحية للكلام، ولكنَّه يُراد إيجاده فيُتَوَهَّم أو يُتَصَيَّد أو يُتَخَيَّل أو يُفْهَم أو يُنْتَزَع أو يُنْوَى من الكلام السابق لأحرف العطف التي تُضْمَرُ معها (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع وجوباً، وهي: (فاء السببية، و واو المعيَّة، و أوْ التي بمعنى كَيْ أو إلى أنْ أو إلّا أنْ) ومن أهم الأوصاف التي وُصِفَ بها هذا النمط من المصدر المؤول ما يأتي:

1 . المصدر المُتَوَهَّم: ورد وصف المصدر المؤول من الكلام السابق لأحرف العطف في مواضع إضمار (أنْ) وجوباً بالمصدر المتوهَّم في كتاب سيبويه (ت180هـ) حيث قال: «وإنَّما تُوْهِمَ هذا فيما خالف معناه التمثيل ... يَدْخُلُ علي: نَصْبُ هذا على تَوَهُّمِ أنَّك تكلَّمْتَ بالاسمِ قبله، يَعْنِي مثل قولك: لا تأتِهِ فَيَشْتِمَكَ، فتمثيلُه على لا يكن منك إتيانٌ فشَتِيْمَةٌ»(سيبويه، 1977، 3/52) .

وبعد سيبويه(ت180هـ) استعمل هذا الوصف كثيرا في كتب النحو لهذا النمط من المصدر المؤول كقول ابن يعيش(ت643هـ): «أمّا العطف المتأوَّل فنحو: لألزمنَّك أو تعطيَني حقّي، فهذا لا يريد فيه العطف الظاهر؛ لأنَّه لم يُرِد إيجاب أحدهما، وإنَّما يريد إيجاب اللزوم ممتداً إلى وقتِ الإعطاء، فلمّا لم يُرِدْ فيه العطف الظاهر تأوَّلوه بأنْ توهَّموا المصدر في الأول؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على المصدر»(ابن يعيش، دت، 7/22).

واستعمله صراحةً جماعةٌ منهم المراديُّ (ت749هـ)، فقال في باب الواو: «والصحيح أنَّ (الواو) في ذلك عاطفةٌ، والفعل منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرة بعد (الواو)؛ لأنَّها في الأول عاطفةٌ مصدراً مقدَّرٍ على مصدرٍ متوهَّمٍ، وفي الثانية عاطفةٌ مصدراً مقدَّراً على مصدرٍ صريحٍ» (المرادي، 1992، 157).

وكذلك استعمله صراحةً ابن عقيل (ت769هـ) فقال: «أنَّ الفاء عندهم عاطفةٌ مصدراً مقدَّراً على مصدرٍ متوهَّمٍ»(ابن عقيل، 2001، 3/89)، ومنهم . أيضاً . ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) في قوله: «وأنْ والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ متوهَّمٍ»(ابن هشام، دت، 477)، وكذلك السيوطي(ت911هـ) فقال: «ومنع أكثر النحويين النصب بناءً على أنَّ (الفاء) عاطفةٌ على مصدرٍ متوهَّمٍ»(السيوطي،1987، 5/125).

2 . المصدر المُتَخَيَّل: ورد وصْف المصدر المؤول في هذا النمط من أنماط المصدر المؤول أيضاً بصفة المتخيَّل عند ابن يعيش(ت643هـ) حيث قال: «وإنَّما أُضْمِرَتْ (أنْ) هاهنا ونُصِبَ بها من قِبَلِ أنَّهم تخيَّلُوا في أول الكلام معنى المصدرِ»(

ابن يعيش، دت،7/27).

3 . المصدر المتصيَّد: وُصِفَ المصدر المؤول في هذا النمط . أيضاً . بصفة المتصيَّد، قال الرضيُّ(ت686هـ): «جعلنا (الواو) عاطفةً للمصدر على مصدرٍ متصيَّدٍ من الفعل قبله»(الأسترآباذي، 1978، 4/67)، وقال الشيخ خالد الأزهري(ت905هـ): «عَطْف مصدرٍ مؤولٍ من (أنْ) والفعل على مصدرٍ متصيَّدٍ من الفعل السابق؛ لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل»(الأزهري، دت، 4/160).

4 . المصدر المنتزَع: ومن الأوصاف التي وُصِفَ بها المصدر المؤول في هذا النمط أنَّه منتزَعٌ، قال البغداديُّ(ت1093هـ): «وهذا المصدر معطوفٌ على مصدرٍ منتزَعٍ من الأول»(البغدادي،1989، 8/540).

5 . المصدر المفهوم: ومن أوصافه . أيضاً . المفهوم؛ لأنَّه يُفْهَمُ من الكلام المذكور قبل العاطف، قال الشيخ محمد الأهْدَل(ت1298هـ) عن (أوْ): «هي على بابها لأحد الشيئين أو الأشياء، عاطفةٌ لمصدرٍ منسبكٍ من (أنْ) ومدخولها على مصدرٍ مفهومٍ ممّا قبلها»(الأهدل، 1990، 1/479).

6 . المصدر المُتَأَوَّل: ورد وصف هذا النمط كذلك بصفة المتأوَّل من الفعل الذي قبل أحرف العطف (الواو، الفاء، أوْ) في قول ابن الناظم(ت686هـ): «نصبوا بـ (أنْ) مضمرة على أنَّها والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ متأوَّلٍ من الفعل المتقدِّم معمولاً لكونٍ محذوفٍ»(ابن الناظم، دت، 367).

هذه أهم الأوصاف التي وُصِفَ بها هذا النمط من أنماط المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ، وهي أوصافٌ كما ذكر سابقاً . وإنْ تعدَّدت ألفاظها إلّا أنَّها يُراد بها حقيقةٌ واحدةٌ، وهي أنَّ المصدر المؤول الذي يسبق أحرف العطف في المواضع التي تضمر (أنْ) فيها وجوباً لا وجودَ له في اللفظ في البنية السطحية، ولكنَّه يُرادُ إيجاده في البنية العميقة لهذا التركيب بأنْ يُتَوَهَّم أو يُتخيَّل أو يُتصيَّد أو يُنتزَع أو يُفهَم من الكلام السابق لأحرف العطف تلك؛ ليؤول باسمٍ يُصَحِّحُ عطف المصدر المؤول المنسبك من (أنْ) المضمرة وجوباً والفعل المضارع بعد أحرف العطف على ما قبل أحرف العطف، ليتحقَّق التشاكل في البنية العميقة للعطف بكون المعطوف عليه اسماً وهو المصدر المتوهَّم، والمعطوف اسماً أيضاً وهو المصدر المنسبك من (أنْ) المضمرة وجوباً والفعل المضارع المنصوب .

ونظراً لسبق سيبويه (ت180هـ) في التنبيه على هذا النمط من أنماط المصدر المؤول ونعته له بصفة (المتوهَّم) ارتضى الباحث اعتماد مصطلح (المصدر المتوهَّم) ليكون المصطلح المعبِّر عن المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ المأخوذ من الكلام السابق لأحرف العطف في المواضع التي تُضْمرُ فيها (أنْ) وجوباً ليكون قسيماً لمصطلح (المصدر المقدَّر) الذي يعبِّر عن المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ في غير مواضع المصدر المتوهَّم .

## المطلب الثاني

## الخصائص التركيبية لنمط المصدر المؤول المتوهَّم

يرد المصدر المتوهَّم باتفاق البصريين قبل ثلاثة من أحرف العطف وهي: (أوْ) التي بمعنى حَتَّى أو إلى أنْ أو إلّا أنْ، و (الفاء) السببية، و (واو) المعيَّة ، وهي أحرف العطف التي ينصب الفعل المضارع بعدها وجوباً .

والثابت في كتب النحو أنَّ الكوفيين يُجيزون نصب المضارع بعد (ثُمَّ) إذا كان واقعاً بعد فعل الشرط واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللّهِ ﴾ (النساء الآية 100) بنصب (يدركَه) (ابن هشام، دت، 119)، وهم في ذلك يرون أنَّ الفعل إمّا منصوبٌ على الخلاف على رأي الفرّاء (ت207هـ) وجماعة، أو منصوبٌ بـ (ثُمَّ) نفسها على رأي الكسائي (ت182هـ) وآخرين، أو بـ (ثُمَّ) لقيامها مقام (أنْ) على رأي ثعلب(ت291هـ)، ولكنَّهم مجمعون على عدم جعلها عاطفةً لمصدرٍ بعدها على مصدرٍ متوهَّمٍ قبلها .

وتابع ابن مالك(ت762هـ) الكوفيين في جواز نصب المضارع الواقع بعد (ثمَّ) إذا كان واقعاً بعد فعل الشرط وزاد عليهم جواز نصبه إذا كان واقعاً بعد الطلب، فقال في قوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «لا يبولّنَّ أحدُكم في الماء الدائِمِ الذي يجري ثُمَّ يَغْتَسِلُ فيه»(البخاري،60،2002): «قلتُ: يجوز في (ثم يغتسل) الجزم عطفاً على (يبولّنَّ) لأنَّه مجزوم الموضع بـ (لا) التي للنهي ولكنَّه بُنِيَ على الفتح لتوكيد النون، ويجوز فيه الرفع على تقدير: ثم هو يغتسلُ فيه، ويجوز فيه النصبُ على إضمار (أنْ) وإعطاء (ثمَّ) حكم (واو الجمع)، ونظير (ثم يغتسل) في جواز الأوجة الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾ (النساء الآية 100) فإنَّه قُرئ بجزم (يدركه) ورفعه ونصبه، والجزم هو المشهور والذي قرأ به السبعة، أمّا الرفع والنصب فشاذان»(ابن مالك، دت، 165-164) الجزم قراءة الجمهور، والنصب قراءة النخعي وطلحة بن مصرف وطلحة بن سليمان، والنصب قراءة الحسن البصري ونبيح وقتادة (ينظر: الخطيب، 2002، 141-2/140)، وابن مالك(ت762هـ) يخالف الكوفيين في عامل النصب في هذا الفعل، فهو على مذهب البصريين في أنَّ الناصب بعد أحرف العطف هو (أنْ) مضمرة والمصدر المؤول بعدها معطوفٌ على مصدرٍ متوهَّمٍ من الكلام السابق لـ (ثمَّ) وإن خالفه البصريون في ذلك؛ لأنَّهم لا يرون إضمار (أنْ) واجباً بعد النفي والطلب إلّا مع (الفاء السببية، و واو المعيّة، و أوْ التي بمعنى كَيْ أو بمعنى إلى أنْ أو بمعنى إلّا أنْ) .

ورفض الإمام النَّوَوِيُّ(ت676هـ) تلميذ ابن مالك(ت672هـ) تجويز النصب في (يغتسل) لأنَّه سيفضي إلى معنًى فاسدٍ، وهو النهي عن البول والاغتسال معاً وتجويز البول في الماء إذا لم يكن معه اغتسال، فقال: «الرواية (يغتسلُ) مرفوعٌ، أيْ: لا تَبُلْ ثم أنت تغتسلُ منه، وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك .رضي الله عنه . أنَّه يجوز أيضاً جزمُه عطفاً على موضع (يبولنَّ)، ونصبُه بإضمار (أنْ) وإعطاء (ثم) حكم (واو الجمع)، فأمّا الجزم فظاهرٌ، وأمّا النصب فلا يجوز؛ لأنَّه يقتضي أنَّ المنهي عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما وهذا لم يقلْه أحدٌ، بل البول منهيٌّ عنه سواءً أراد الاغتسال فيه أو منه أو لا»(النووي، دت، 2/162).

واعتذر ابن هشام (ت761هـ) لابن مالك(ت672هـ) في تجويزه النصب بأنَّ مراد ابن مالك(ت672هـ) من قوله: «إعطاء (ثم) حكم (واو الجمع)»ليس المراد منه إعطاؤها حكمها في معنى الجمعية أو المعيَّة، بل المراد من ذلك إعطاؤها حكمها في نصب المضارع بعدها إذا تقدَّمها الطلب، فقال ابن هشام(ت762هـ): «توهَّم تلميذه الإمام أبو زكريا النووي .رحمه الله . أنَّ المراد إعطاؤها حكمها في إفادة الجمع .... وإنَّما أراد ابن مالك إعطاؤها حكمها في النصب لا في معنى المعيَّة أيضاً» (ابن هشام، دت،119).

فإذا أخذنا برأي البصريين في مواطن نصب المضارع وجوباً بعد أحرف العطف إذا تقدَّمها كلامٌ غير واجبٍ نجد أنَّ المصدر المتوهَّم لا يقع إلّا قبل ثلاثة من أحرف العطف هي: (أوْ) التي بمعنى كي أو إلى أنْ أو إلّا أنْ، و(فاء) السببية، و(واو) المعيَّة .

وإذا أضفنا إليها ما ذهب إليه ابن مالك(ت672هـ) زادت مواطن المصدر المتوهَّم موضعاً آخر، وهو وقوعه قبل حرف العطف (ثمَّ) إذا سبقه فعلُ شرطٍ أو طلبٌ .

وإذا أردنا وصف الجانب التركيبي للكلام السابق لحرف العطف (أوْ) التي بمعنى كي أو بمعنى إلى أنْ أو بمعنى إلّا أنْ لم نجد للنحاة ضابطاً في تحديد نوع الجملة قبلها إلّا اشتراطهم عدم ورود المعطوف عليه اسماً صريحاً؛ لأنَّ وروده اسماً صريحاً يحيل العطف إلى صورةٍ أخرى وهي صورة عطف المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة جوازاً بعد (أنْ) والفعل المضارع على اسمٍ صريحٍ وهو ما يجوِّز إضمار (أنْ) ولا يوجبه، فشرط ورود المصدر المتوهَّم قبل (أوْ) هنا ألّا يكون المعطوف عليه اسماً صريحاً، ويستوي في ذلك أن يكون الكلام مثبتاً أو منفيّاً، قال أبو حيّان(ت745هـ): «وما قبل (أوْ) يكون موجباً وغير موجبٍ نحو: كسرتُ كعوبَها أو تستقيما، وما تأتينا أوْ تشْفَعَ لنا»(الأندلسي، 1998، 4/1681).

ومن الضوابط التركيبية التي تُذكر . هنا . أنَّ البصريين لمّا كان مذهبهم أنَّ نصْب الفعل المضارع بعد (أوْ) يكون بإضمار (أنْ) منعوا أن يتقدَّم معمول الفعل عليها كما منعوا أنْ يُفْصَلَ بينها وبين الفعل؛ لأنَّها حرف عطفٍ، ونقل السيوطي (ت911هـ) عن ابن مالك(ت672هـ) أنَّ الأخفش(ت215هـ) جوَّز الفصل بين (أوْ) والفعل المضارع بالشرط نحو ك لألزمنَّكَ أوْ . إنْ شاءَ اللهُ . تقضيَني حقِّي (السيوطي، 1987، 118-4/117).

أمّا الضوابط التركيبية للكلام الذي يُتَصَيَّد منه المصدر المتوهَّم قبل (فاء السببية، أو واو المعيَّة) فلها ضابطٌ عامٌ يجمع كلَّ أنواع التراكيب والأساليب التي يمكن أنْ يرد المصدر المتوهَّم في صورتها قبل هذين الحرفين، وهو أنْ يكون الكلام دالاً على أمرٍ غير واجبٍ، ولا واجب في العربية إلّا الخبر الثابت، قال ابن الخبّاز (ت639هـ): «ويجمع ذلك كلَّه أنَّه غير واجبٍ، والواجبُ الخبرُ الثابتُ»(ابن الخباز، 2007، 361)، وقال ابن أبي الربيع (ت688هـ): «ويجمع هذا كلَّه أنَّك تقول: إذا كان ما بعدها جواباً لما قبلها وما قبلها غير واجب»(الإشبيلي، 1986، 1/232).

ويمكن أن نُجْمِل المواطن التي يُقَدَّر فيها المصدر المتوهَّم قبل (الفاء السببية، و واو المعيَّة) في أربعة مواطن هي:

1. أنْ تقعا بعد نفيٍّ محضٍ أو طلبٍ محضٍ، وذلك يشمل: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، والترجي، فيقدَّر من الكلام السابق لهما مصدراً متوهَّماً يكون معمولاً لـ (كان) مقدَّرة على أن يكون الكلام المقدَّر دالاً على نوع الأسلوب، ومثال ذلك: لا تنه عن خُلُقٍ و تأتيَ مِثْلَه

يقدَّر المصدر المتوهَّم بـ: لا يكنْ منك نهيٌ عنْ خُلُقٍ و إتيانٌ لِمِثْلِهِ.

فالمصدر المتوهَّم هو (نهيٌ) توهَّمناه من جملة النهي (لا تنه عن خُلُقٍ) وأوقعناه معمولاً لـ (كان) محذوفة، وجعلنا الكلام المقدَّر يدل على نوع الأسلوب وهو النهي بقولنا: لا يكنْ منك نهيٌ عن خُلُقٍ ، وهكذا مع بقية الأجوبة الثمانية .

2. أنْ تقعا بين الشرط والجزاء، فيُقَدَّر من جملة الشرط مصدرٌ متوهَّمٌ معمولٌ لكونٍ محذوفٍ، ويُعطَفُ هذا المصدر على المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة وجوباً والفعل المضارع بعد (الفاء السببية و واو المعيَّة) قال المالقيُّ (ت702هـ): «وإذا وقعتْ [ أيْ: الفاء ] بعد فعل الشرط ... جاز فيما بعد (الفاء) وجهان: الجزم على العطف، والنصب على الجواب بإضمار (أنْ) ... كقولك: إنْ تَقُمْ فَأُحْسِنَ إليك تحمِدْنِي»(المالقي، دت، 385)، فيُقَدَّر المصدر المتوهَّم من جملة الشرط معمولاً لـ (كان)، ويُعطَف عليه المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة وجوباً والفعل المضارع المنصوب بعد (الفاء السببية، و واو المعيَّة) والتقدير: إنْ يكنْ منك قيامٌ فإحسانٌ منّي إليك تَحْمِدْنِي .

3 . أنْ تقع (الفاء السببية، أو واو المعيَّة) بعد الشرط والجزاء، وهو جواب الشرط نحو: إنْ تقمْ أُحْسِنْ إليك فأُعْطِيَكَ درهماً، يجوز في الفعل المضارع الواقع بعد (الفاء السببية، أو ولو المعيَّة) الرفعُ و الجزمُ والنصبُ، قال المالقيُّ (ت702هـ): «الجزمُ على معنى: أُحسنْ وأُعْطِ، والرفع على معنى: فأنا أعطي، والنصبُ على إضمار (أنْ) على العطف المعنوي كأنَّه المعنى: إنْ تقمْ يكنْ إحسانٌ فإعطاءٌ، وعلى الثلاثة الأوجه قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ (القرة الآية 284) برفع (يغفر) و (يعذّب) ونصبهما وجزمهما»(المالقي، دت،385)، وما يهمُّنا هنا هو وجه النصب الذي يتطلَّب أنْ يكون المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة وجوباً والفعل المضارع المنصوب بعد (الفاء السببية) معطوفاً على مصدرٍ متوهَّمٍ من معنى جواب الشرط معمولاً لـ (كان) فيُقدَّر في الآية الكريمة بـ: إنْ تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يكن حسابُكم من اللهِ فمغفرتُه وعذابُه، فيُعطَف المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة وجوباً بعد (الفاء السببية) على المصدر المتوهَّم من جملة جواب الشرط .

4. أنْ تقع (الفاء السببية، أو واو المعيَّة) في مواقع مختلفٍ فيها منها:

أ. أنْ تقعا بعد جواب القسم، قال ابن عقيل (ت769هـ): «وأثبتَ بعض النحويين النصبَ بعد (الفاء، و الواو) بعد جواب القسم نحو: أُقْسِمُ لَيَقُومَنَّ فَيَضْرِبَ زيداً»(ابن عقيل، 2001، 3/103) ، وهذا الموضع غير متفقٍ على نصب المضارع فيه بعد (الواو، والفاء)؛ لذلك علَّق عليه ابن عقيل (ت769هـ) بقوله: «ولم يذكره سيبويه»(ابن عقيل، 2001، 103) .

والقول بجوازه يقودنا إلى القول بأنَّ المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة وجوباً بعد (الفاء، والواو) والفعل المضارع المنصوب يكون معطوفاً على مصدرٍ متوهَّمٍ من الكلام السابق لها، وهو جملة القسم، فيكون تقدير: (أُقْسِمُ لَيَقُمَنَّ فَيَضْرِبَ زيداً) هو: أُقْسِمُ لَيَكونَنَّ منه قيامٌ فضَرْبٌ منه لزيدٍ .

ب .ذكر سيبويه(ت180هـ) أنَّه يجوز نصب الفعل الواقع بعد (الفاء) إذا وقعت بعد أفعال الشكِّ مثل: حَسِبْتُه شَتَمَنِي فأثِبَ عليه، قال ابن عقيل(ت769هـ): وذكر سيبويه النصب في الواقع بعد أفعال الشكِّ، وقال: وتقول حسبتُه شتمني فأَثِبَ عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعاً، ومعناه لو شتمني لوثبتُ عليه، وإنْ كان الوثوبُ قد وقع فليس إلّا الرفعُ»(ابن عقيل، 2001، 3/103، وينظر: سيبويه، 1977، 3/36)، قال أبوسعيد السيرافيُّ(ت368هـ) ناقلاً قول أبي عُمَر الجرميّ (ت225هـ): «وقال أبو عمر: حسبتُه شتمني فأَثِبَ عليه، أيْ: كان منه شتمي فيكون منّي الوثوب عليه، فلمّا جاء الثاني على غير مجيء الأول لأنَّ الأول ماضٍ والثاني غير ماضٍ نصبْتَه لأنَّه أشبه النفي وجوابه»(السيرافي، 1316هـ، 3/36).

وكلام أبي عمر (ت225هـ) واضحٌ في أنَّك إنْ أجزتَ النصبَ كان لزاماً أن يكون المصدر المؤول بعد الفاء معطوفاً على مصدرٍ متوهَّمٍ من الكلام السابق .

وممّن أجازه ابن عصفور(ت669هـ) معللاً ذلك بأنَّ الكلام الذي يسبِقُ (الفاء) لم يثبت فهو غير واجبٍ أيضاً، فقال: «وممّا ينتصبُ بعد (الفاء) الفعل إذا كان بعد أفعال الظنّ، وذلك: حسبتُه شتمني فَأَثِبَ عليه؛ لأنَّ الفعل هناك لم يثبتْ فالنصبُ جائزٌ»(ابن عصفور، 1998، 2/260).

ج .ذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك(ت672هـ) إلى جواز نصب المضارع بعد (الفاء) السببية إذا وقعت قبلها (كأنَّ) خارجةً عن معنى النفي، يقول أبو حيّان(ت745هـ): «وذهب الكوفيون ... وتبعهم ابن مالك إلى أنَّ (كأنَّ) إذا خرجتْ عن التشبيه جاز النصبُ بعد (الفاء) نحو قولك: كأنّي بزيدٍ يأتيكَ فَتُكْرِمَهُ، المعنى: ما هو إلّا يأتي فتُكْرِمَهُ، وكأنَّك والٍ علينا فَتَشتمَنا، أيْ: ما أنت والٍ علينا فتشتمَنا، كأنَّه لوحِظَ في هذا المعنى، ولا يحفظ البصريون ذلك»(الأندلسي، 1998، 4/35، وينظر: ابن السراج، 1988، 2/185، ابن مالك، 1990، 4/35).

وابن مالك(ت672هـ) في تجويزه للنصب بعد (كأنَّ) إذا كانت للنفي يعطف المصدر المؤول بعد (الفاء) السببية على مصدرٍ متوهَّمٍ من جملة (كأنَّ) معمولٍ لـ (كان) مقدَّرة، فيكون تقدير نحو: (كأنَّك والٍ علينا فتشتمَنا ) هو: ما كانت لك علينا ولايةٌ فشَتْمٌ منك لنا .

أمّا الكوفيون فلا يلزمهم هذا التقدير؛ لأنَّهم لا ينصبون المضارع بعد (الفاء) بـ (أنْ) مضمرة، فلا يحتاجون إلى كلِّ هذه التقديرات، فالكلام عندهم جملتان رُبِطَت الثانية منهما بالأولى عن طريق (الفاء) السببية، في حين أنَّ ابن مالك(ت672هـ) مذهبه مذهب البصريين في أنَّ الكلام جملةٌ واحدةٌ، والعطف هنا هو عطف المصدر المؤول بعد (الفاء) على مصدرٍ متوهَّمٍ ممّا قبلها .

وأجاز ابن سِيدَه الأندلسي(ت458هـ) نصب المضارع بعد (الفاء) إذا سبقها نفيٌ بـ (قدْ)، وحكى ذلك عن بعض الفصحاء في قولهم: (قَدْ كُنْتَ في خَيْرٍ فَتَعْرِفَهُ) أيْ: ما كُنْتَ في خيرٍ .

وأجاز ذلك ابن مالك(ت672هـ) -أيضا- فقال في متن التسهيل: «وربَّما نُفِيَ بـ (قَدْ) فيُنْصَبُ الجوابُ بعدَها»(ابن مالك، 1990، 4/35).

ويلزم مَنْ أجاز النصب . هنا . أيضاً أنْ يكون المصدر المؤول بعد (الفاء) معطوفاً على مصدرٍ متوهَّمٍ من الكلام السابق، فيكون تقدير: ( قد كنْتَ في خيرٍ فتعرفَه) هو: ما كنْتَ في خيرٍ فمعرفةٌ منك له .

## المطلب الثالث

## آليات التحويل وكيفية التأويل للمصدر المؤول المتوهَّم

عند الحديث عن آليات التحويل في أنماط المصدر المؤول بحرفٍ مصدريٍ مذكورٍ أو محذوفٍ كان الاهتمام منصبّاً على تتبُّع الخطوات والإجراءات التحويلية لنقل صيغة المصدر من صورته الصريحة في البنية العميقة للتركيب إلى صيغة المصدر المؤول من الحرف المصدري المذكور أو المقدَّر وجملة صلته في البنية السطحية، والتي كانت غالباً ما تمرُّ بخطوتين تحويليتين هما:

1 . التحويل بقاعدة الزيادة من خلال إضافة العنصر المصدري مذكوراً أو مقدَّراً.

2 . التحويل بقاعدة التغيير المورفولوجي لتحويل صيغة المصدر الصريح إلى الصيغة التي تظهر عليها جملة صلة الموصول .

أمّا هنا فعند الحديث عن آليات التحويل من نمط المصدر المتوهَّم فإنَّ التركيز سيكون موجَّهاً للتتبع الخطوات الإجرائية التحويلية لتحويل صيغة المصدر المؤول من صورته الصريحة في البنية العميقة إلى صورة الجملة الدالة في البنية السطحيَّة على الكلام غير الواجب الذي يسبق أحرف العطف التي يرد المصدر المتوهَّم قبلها، وهي: (فاء السببية)، و (واو المعيَّة)، و (أوْ) التي بمعنى كَيْ أو إلى أنْ أو إلّا أنْ، وكذلك (ثُمَّ) عند من جوَّز نصب المضارع بعدها .

وهذا الكلام غير الواجب لا يأخذ شكلاً واحداً من التعبير، فهو . كما مرَّ . يمكن أنْ يكون كلاماً دالاً على النفي المحض، أو الطلب المحض، أو فعل شرطٍ، أو جواب شرطٍ، أو جواب قسمٍ، أو فعلاً من أفعال الظنّ على رأي سيبويه(ت180هـ)، أو نفياً بـ (كأنَّ) على رأي ابن مالك(ت672هـ)، أو نفياً بـ (قَدْ) على رأي ابن سِيدَه(ت458هـ) وابن مالك(ت672هـ)، وكلُّ هذه الأشكال التركيبية على تنوع أساليبها التعبيرية ودلالاتها تحمل سمةً دلالية مشتركة، وهي أنَّها لا تدلُّ على خبرٍ ثابتٍ، بل تدلُّ على خبرٍ غير ثابتٍ كالنفي مثلاً، أو مشكوكٍ فيه كالشرط، أو تدلُّ على غير خبرٍ، وهو الطلب كالنهي، والاستفهام، والأمر، وغيرها .

وإذا أنعمنا النظر في الخطوات التحويلية لإحدى صور المصدر المتوهَّم من صورة المصدر الصريح في البنية العميقة لأسلوب النهي إلى ما آلت إليه في البنية السطحية التي يؤول منها المصدر المتوهَّم كما في قول الشاعر(أبو

الأسود الدؤلي):

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

(الدؤلي، 1998، 404)، يمكن أنْ نلحظ أنَّ البنية العميقة لهذا التركيب هي: لا يكنْ منك نهيٌ عن خُلُقٍ وإتيانٌ لِمِثْلِهِ التي يظهر فيها المصدر المؤول المتوهَّم في صورة المصدر الصريح (نهيٌ) معمولاً لـ (كان) مقدَّرة مسبوقةٍ بنهيٍ (لا يكنْ منك) قدْ مرَّتْ بخطوتين تحويليتين للتحول إلى جملة النهي (لا تنهَ عن خُلُقٍ) في البنية السطحية، وهما:

1. التحويل بقاعدة الحذف، وذلك بحذف فعل الكون .

2. التحويل بقاعدة التغيير المورفولوجي، وذلك بتغيير صيغة المصدر الصريح (نهيٌ) من صيغته الاسمية إلى بناء الفعل المضارع مسبوقاً بحرف النهي (لا) للحفاظ على نوع الأسلوب، فيتحوَّل الكلام إلى مركَّبٍ فِعْليٍّ يُجَوِّز عَطْفَ ما بعد (الواو) عليه بعد تحقُّق المشاكلة بينهما بكون كلهما فعلاً في البنية السطحية، واسماً في البنية العميقة .

وعلى هذا النهج تجري عملية تحويل المصدر الصريح في البنية العميقة للمصدر المتوهَّم إلى صورة من صور الكلام غير الواجب قبل (الفاء) السببية، أو (واو) المعية، أو (أوْ) التي بمعنى كيْ أو بمعنى إلى أنْ أو بمعنى إلّا أنْ، أو (ثمَّ) عند مَنْ يجيزها .

فالمصدر الصريح في نمط المصدر المتوهَّم يكون دائماً معمولاً لـ (كان) مقدَّرة في بنيته العميقة، ثم يجري تحويله ليكون مركَّباً فعليّاً معبِّراً عن نوع الخبر غير الواجب أو الطلب بصورةٍ أو بأخرى لتحقيق ذات الهدف وهو التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه في البنية السطحية .

أمّا كيفية تأويل هذا النوع من المصادر المؤولة فهي عمليةٌ عكسيةٌ لآلية التحويل التي سبق ذكرها، وترتكز على تقدير مصدرٍ متوهَّمٍ من الكلام غير الواجب قبل أحرف العطف (الفاء، الواو، أوْ، ثمَّ) وتحديداً من الفعل الذي يتضمنه هذا الكلام، وجعله معمولاً لـ (كان) مقدَّرة على أنْ تحمل الجملة المقدَّرة من كان و معمولها سمات الكلام غير الواجب الذي أوِّلت منه نفياً أو طلباً أو غير ذلك، قال ابن الناظم (ت686هـ): «نصبوا بـ (أنْ) مضمرة على أنَّها والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ متأوَّلٍ من الفعل المتقدِّم معمولاً لكونٍ محذوفٍ تقديره في نحو: ما تأتينا فتُحَدِّثَنا: ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ مِنِّي، وفي نحو: زُرْنِي فأزورَكَ، أيْ: لِتكنْ زيارةٌ منك فزيارةٌ مِنِّي، وكذا ما أشبهه»(ابن الناظم، دت، 367).

وللرضيّ(ت686هـ) رأيٌ في الكلام غير الواجب الذي يسبق (الفاء السببية، و واو المعيَّة، و أوْ) التي يُنصَب المضارع بعدها بـ(أنْ) مضمرة وجوباً، فهو .وإنْ وافق البصريين في القول بأنَّ ناصب المضارع بعد هذه الأحرف هو (أنْ) مضمرة وجوباً إلّا أنَّه لا يرى رأيهم في وجوب جعل المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة و الفعل المضارع معطوفاً على مصدرٍ متوهَّمٍ قبل هذه الأحرف؛ لأنَّ تأويل البصريين . حسب رأيه . يُفْضِي إلى ضياع معنى الجزاء في (الفاء) ومعنى المعيَّة في (الواو) والاستثناء والغاية في (أوْ)، فقال في تأويل الكلام بعد نصب الفعل بعد واو المعيَّة: «فَلَمَّا قصدوا هاهنا

مصاحبة الفعل للفعل نصبوا ما بعدها، فمعنى: قُمْ وأَقُومَ: أيْ: قُمْ مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد (الواو)، ولو جعلنا (الواو) عاطفةً للمصدر على مصدرٍ متصيَّدٍ من الفعل قبله. كما قال النحاة، أيْ: ليكنْ منك قيامٌ وقيامٌ منّي. لم يكن فيه نصوصيةٌ على معنى الجمع، كما لم يكن في تقديرهم في (الفاء) معنى السببية، بل كون (واو) العطف للجمعية قليلٌ نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، والأَوْلَى في قصْد النصوصية في شيءٍ على معنًى أنْ يُجْعَلَ على وجهٍ يكون ظاهراً فيما قُصِدَ النصوصية عليه «(الأستراباذي، 1977، 68-4/67).

كما ذهب إلى أنَّ تقدير الكلام مع نصب المضارع بعد (الفاء) السببية يكون بتحويل الكلام إلى أسلوب شرطٍ تلعب فيه (الفاء) دور الربط بين جملة الشرط قبلها وجملة جواب الشرط بعدها المكونة من المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة وجوباً بعدها والفعل المضارع المنصوب بجعل ذلك المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف؛ لأنَّ ذلك يحافظ على معنى السببية في (الفاء) على عكس تقدير البصريين الذي يُحَوِّل التركيب إلى العطف ممّا يُضَيِّع معنى السببية، واختياره لتقدير الشرط في رأيه يُحقِّق أمرين هما: «دفْعُ جانب كون (الفاء) عاطفةً، وتقويةُ كونه للجزاء، فيكون. إذن. ما بعد (الفاء) مبتدأً محذوف الخبر وجوباً ... وإنَّما احترنا هذا على قولهم: إنَّ ما بعد (الفاء) بتقدير مصدرٍ معطوفٍ على مصدر الفعل المتقدِّم تقديراً، فتقدير: زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ: ليكنْ منْك زيارةٌ فإكْرامٌ منّي؛ لأنَّ (فاء) السببية إنْ عطفتْ. وهو قليلٌ. فهي إنَّما تعطف الجملة على الجملة»(الأستراباذي، 1977، 4/67).

فتقدير الكلام على رأيه: إنْ تَزُرْنِي فإكْرامُكَ حاصِلٌ . وهو تقديرٌ يجعل ما قبل (الفاء) السببية لا يؤول بمصدرٍ متوهَّمٍ لأنَّ أسلوب الشرط الذي قدَّره يتطلب أنْ يكون ما قبل (الفاء) الرابطة جملةً وليس اسماً مفرداً .

كما ذهب الرضيُّ(ت686هـ) إلى تأويل الكلام المنصوب بعد (أوْ) بما لا يستدعي تقدير مصدرٍ متوهَّمٍ من الكلام الذي يسبقها، فقال: «فسيبويه يقدِّره بـ (إلّا) وغيره بـ (إلى) والمعنيان يرجعان إلى شيءٍ واحدٍ، فإنْ فسَّرتَه بـ (إلّا) فالمضاف بعده محذوفٌ وهو الظرف، أيْ: لألزمنَّكَ إلّا وقتَ أنْ تُعْطِيَنِي، فهو في محل النصب على أنَّه ظرفٌ لما قبل (أوْ) وعند مَنْ فسَّره بـ (إلى) ما بعده بتأويل مصدرٍ مجرورٍ بـ (أوْ) التي بمعنى (إلى)»(الأستراباذي، 1977، 4/75).

فتقديره للكلام بـ: (لألزمنَّك إلّا وقتَ أنْ تعطيني حقّي)، أوبـ: (لألزمنَّك إلى إنْ تعطيَني حقّي) لا يجعل حاجة إلى تقدير مصدرٍ متوهَّمٍ من الكلام السابق لـ (أوْ) .

## المطلب الرابع

### القيمة الدلالية للعدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول في نمط المصدر المؤول المتوهَّم

حين عدل المتكلم في نمط المصدر المتوهَّم عن التعبير بالمصدر الصريح بوصفه أصلاً في التعبير عن الحدث مجرَّداً إلى استعمال المصدر المؤول باعتباره فرعاً للدلالة على الحدث لأنَّه يدل على الحدث مع دلالاتٍ أخرى تُسْتفاد من صياغته الجديدة كان ذلك سبيلاً. كما بدا من خلال التحليل التركيبي لبنائه وما يتبعه من دلالاتٍ. لتحقيق غايةٍ تركيبية، وأخرى دلالية:

أمّا الغاية التركيبية فتظهر في تحقيق ما اصطلح على تسميته بالتشاكل بين طرفيْ العطف في نوع المعطوف عليه و المعطوف، فمَنْ يقول بوجود مصدرٍ متوهَّمٍ من الكلام السابق لأحرف العطف التي يُنْصَب المضارع بعدها بـ (أنْ) مضمرة وجوباً. وهم البصريون. انطلاقاً من أنّ أحرف العطف (الفاء السببية، و واو المعيَّة، و أوْ، و ثُمَّ) باقية على أصلها في عمل العطف بين ما قبلها وما بعدها، فالكلام كلُّه جملةٌ واحدةٌ، ودورها هو عطف الكلام اللاحق لها على الكلام السابق عليها. يلزمُه وفق هذا القول أنْ يُحقِّق التشاكل بين طرفي العطف في بنائه السطحي وكذلك في بنائه العميق.

أمّا في بنيته العميقة فبعد أنْ قالوا بنصب المضارع بعدها بـ (أنْ) مضمرة لانعدام اختصاص أحرف العطف فلا يمكن أن تكون هي الناصبة، فترتب على ذلك أنْ يؤول الحرف المصدري والفعل المضارع المنصوب بمصدرٍ مؤولٍ وهو اسمٌ مفردٌ، وهذا يتطلَّب أنْ يُعْطَفَ في البنية العميقة على مفردٍ أيضاً لتحقيق التشاكل بين المعطوف عليه والمعطوف لذلك عمدوا إلى تأويل مصدرٍ توهَّموه من الكلام السابق لأحرف العطف يُؤول بمفردٍ أيضاً، وبهذا صار كلٌّ من المعطوف والمعطوف عليه اسماً مفرداً في البنية العميقة.

أمّا في البنية السطحية فظاهر التركيب أنَّ الواقع بعد أحرف العطف جملةٌ مكوَّنةٌ من فعلٍ مضارعٍ، ولتحقيق التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه في البنية السطحية يتطلب ذلك أنْ يكون المعطوف عليه فعلاً أيضاً، وهذا ما يُفسِّر العدول عن الأصل. وهو المصدر الصريح. إلى الفرع وهو الكلام الذي يُتَصَيَّدُ منه المصدر المتوهَّم ليكون أيضاً جملةً تحقِّق التشاكل في البنية السطحية بكون كلٍّ من المعطوف والمعطوف عليه جملةً فعليةً.

هذه هي الفائدة التركيبية من العدول عن الأصل وهو المصدر الصريح إلى الفرع وهو البناء الذي يُتَصَيَّد من المصدر المتوهَّم، يقول الثمانينيُّ (ت442هـ): «ولا يجوز إظهار (أنْ) في هذه المواضع التي ذكرتها بعد (الفاء)، والسبب في امتناع إظهارها أنَّ (الفاء) عطفت مصدراً بعدها متأوَّلاً على مصدرٍ قبلها متأوَّلٍ، فلمّا لم يُصرِّحوا بالمصدر الذي قبلها اكتفوا منه بلفظ الفعل الدال عليه، فلذلك لم يجز أنْ يُظهِروا (أنْ) بعد (الفاء)؛ لأنّ إظهار (أنْ) هو تصريحٌ بالمصدر، فكما لا يجوز (قُمْ فَإكْرامٌ) لأنَّه لا يُعْطَفُ مصدرٌ على فعلٍ، كذلك لا يجوز (قُمْ فَأنْ أُكْرِمَكَ)، ولكنَّهم لمّا صرَّحوا بالفعل قبل (الفاء) وجعلوا الفعل بعد (الفاء) مجرَّداً من (أنْ) لتكون (الفاء) في اللفظ كأنَّها عطفتْ فعلاً

على فعلٍ، فتشاكل اللفظانِ، فأصلحوا اللفظ كما يُصْلِحون المعنى . وفي المعنى قد عطفتِ (الفاء) مصدراً مقدَّراً على مصدرٍ مقدَّرٍ إذا قال: (قُمْ فأُكْرِمَك) تقديره: ليكنْ قيامٌ منك فإكْرامٌ منّي»(الثمانيني، 2003، 523).

أمّا الغاية الدلالية التي تتحقَّق من جرّاء عملية العدول عن المصدر الصريح الذي يقع معمولاً لـ (كان) مقدَّرة إلى صور الكلام غير الواجب المتنوعة نفياً أو طلباً فيمكن أنْ نرجعها إلى تحقيق عددٍ من الفوائد هي:

1 . الإيجاز في اللفظ، وذلك بحذف فعل الكون من البنية العميقة، وتحويل الإسناد إلى الفعل المصاغ من لفظ المصدر الصريح فقولنا:

لألزمَنَّكَ أو تقضيَني حقّي، لا شكَّ أنَّه أوجز لفظاً من التصريح بلفظ المصدر المتوهَّم معمولاً لفعل الكون في قولنا: ليكونَنَّ منّي لزومٌ لك أو قضاءٌ منك لي حقّي.

2 . التنويع في الأساليب وترك التعبير بصيغةٍ واحدةٍ وهي صيغة (كان) ومعمولها، فعوضاً عن تركيب أنواع الكلام غير الواجب مع المصدر الصريح في صورة (كان) ومعمولها دائماً كما هو الحال في البنية العميقة يتمُّ العدول عن ذلك إلى صياغة صور الكلام غير الواجب في تراكيب متنوعة فيقال في الأمر مثلاً: قُمْ فأقومَ عوضاً عن: ليكنْ منك قيامٌ فقيامٌ منّي، ويُقال في النهي: لا تقُمْ فأقومَ عوضاً عن: لا يكونَنَّ منك قيامٌ فقيامٌ منّي، ويقال في الاستفهام: أتقومُ فأقومَ؟ عوضاً عن: أيكونُ منك قيامٌ فقيامٌ منّي؟ وهكذا.

## المبحث الثاني

## نمط المصدر المؤول المقدَّر من كلّ تركيبٍ بغير حرفٍ مصدريّ في غير مواضع المصدر المتوهَّم

### المطلب الأول

### حدُّه، وسبب تسميته، والفرق بينه وبين المصدر المتوهَّم

النمط الثاني من أنماط المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ هو ما اختار الباحث أنْ يُطلِق عليه اصْطِلاح (المصدر المقدَّر)، ويُقْصَد به نمطٌ خاصٌ من المصادر المؤولة له سماته الدلالية، وسماته التركيبية التي تميّزه عن أنماط المصدر المؤول الأخرى التي مرَّ ذكرها سواءً كانت أنماطاً لمصادر مؤولة بحرفٍ مصدريّ أو بغير حرفٍ مصدريّ.

أمّا سماته الدلالية فهو يُشارك المصادر المؤولة في سمتها الدلالية العامة، وهي إمكانية تأويله بمصدرٍ صريحٍ يحلُّ محلَّ المفرد ويأخذ موقعه من الإعراب، وهي سمةٌ تشاركه فيها كلُّ أنماط المصدر المؤول، وله. أيضاً. سماتٌ دلالية متنوعة بتنوُّع تراكيبه والمواقع الإعرابية التي يحلُّ فيها سنعرض لها عند الحديث عن المواقع الإعرابية التي يحل فيها محل المصدر الصريح.

أمّا سماته التركيبية الخاصة التي تميّزه عن بقية أنماط المصدر المؤول فإنَّه يتميَّز عن أنماط المصدر المؤول بحرفٍ مصدريّ بعدم وجود حرفٍ مصدريّ مذكورٍ بلفظه قبل صلة الموصول، أو محذوفٍ مستدلٍّ على حذفه بظهور أثر عمله في الفعل المضارع وهو فعل جملة الصلة، كما يتميَّز عن قسيمه في المصادر المؤولة بغير حرفٍ مصدريّ وهو المصدر المتوهَّم من الكلام غير الواجب قبل أحرف العطف (الفاء السببية، وواو المعيَّة، و أوْ التي بمعنى كي أو إلّا أنْ أو إلى أنْ، و ثُمَّ) بأنَّ المصدر المتوهَّم مرتبطٌ في وجوده ببناء العطف بهذه الأحرف خاصةً، أمّا المصدر المقدَّر فهو: كلُّ تركيبٍ أمكنَ تأويله بمصدرٍ مؤولٍ بغير حرفٍ مصدريّ في غير مواضع المصدر المتوهَّم.

فإذا كان المصدر المؤول بغير حرفٍ مصدريّ مؤولاً من الكلام غير الواجب قبل أحرف العطف الأربعة فهو مصدرٌ متوهَّمٌ، وإذا كان مؤولاً من أيّ كلامٍ آخر غير الكلام غير الواجب قبل أحرف العطف فهو مصدرٌ مقدَّرٌ، ولتوضيح ذلك نضرب على ذلك مثلاً بالتركيب الآتي:

**لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبنَ**

ففي هذا التركيب مصدرٌ مؤولٌ بغير حرفٍ مصدريّ من الكلام غير الواجب قبل حرف العطف (واو المعيَّة) فهو مصدرٌ متوهَّمٌ تقديره: لا يكنْ منك أكْلٌ للسمكِ وشُرْبٌ للَّبنِ.

في حين أننا نجد في قول العرب:

**تسمعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أنْ تراه**

مصدراً مؤولاً من التركيب (تسمعُ بالمُعَيدِيّ) بغير حرفٍ مصدريّ واقعٍ في محل الابتداء تقديره: سماعُك بالمُعيديّ خيرٌ من أنْ تراه، وموقع الابتداء غير موقع العطف الذي يختص به المصدر المتوهَّم، ولذلك فهو مصدرٌ مقدَّرٌ.

ومن هنا يمكن أنْ نعرِّف المصدر المقدَّر بأنَّه: «المصدرُ المؤولُ من كلِّ تركيبٍ بغير حرفٍ مصدريٍّ مذكورٍ أو محذوفٍ، الواقعُ في غير مواقع المصدر المتوهَّم»

## المطلب الثاني

## الخصائص التركيبية لنمط المصدر المؤول المقدَّر

تتنوع التراكيب التي يمكن أنْ يؤول منها المصدر المقدَّر، فيرد في صورة جملةٍ فعليةٍ فعلها مضارعٌ مرفوعٌ، وتعليل رفعه هنا يحتاج إلى توضيح، فهو فعل مضارع مؤولٌ بمصدرٍ يحتاج إلى حرفٍ مصدريٍّ سابكٍ وهو موجودٌ في بنيته العميقة فكان ينبغي أنْ يبقى أثر عمله في آخر الفعل المضارع بنصبه إشارةً إلى وجوده، وقد علل النحاة رفع المضارع هنا وعدم نصبه بأنَّ (أنْ) حرفٌ عاملٌ ضعيفٌ من عوامل الأفعال لا يعمل إذا حُذِفَ في غير مواضع حذفه القياسية التي تُضْمَرُ فيها (أنْ) وجوباً أو جوازاً، فلمّا حُذِفَ بطُل عملُه، يقول ابن الأنباريُّ(ت577هـ): «الدليل على أنَّها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنَّها حرف نصْبٍ من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفةٌ فينبغي أنْ لا تعمل مع الحذف من غير بدلٍ»(الأنباري، 1987، 2/562).

ومن مواقعه الإعرابية التي يرد فيها:

1. المبتدأ كقول العرب: تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَراه، قال ابن الناظم(ت686هـ): «وقد يقع المضارع موقع المصدر ... فيُقَدَّر بـ(أنْ) وقياسه مع ذلك أنْ يُرْفَعَ كقولهم: تسمعُ بالمُعيديِّ خيرٌ من أنْ تراه، تقديره: أنْ تسمعَ»(ابن الناظم، دت، 369).

ومن الوجوه التي حُمِلَ عليها قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾ (الروم الآية 24) جعْلُ المصدر المقدَّر من الفعل المضارع (يريكم) في محل رفعٍ بالابتداء، والجار والمجرور خبرٌ مقدَّمٌ له، قال الزمخشريُّ(ت538هـ): «في (يريكم) وجهان: إضمار (أنْ)، وإنزال الفعل منزلة المصدر، وبهما فُسِّر المَثَلُ (تسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه)»(الأندلسي، 1990، 7/167)، وقال أبو حيّان(ت745هـ) معلِّقاً على رفع الفعل (يريكم) بعد حذف (أنْ): «فلمّا حُذِفَ (أنْ) ارتفع الفعل، وليس هذا من المواضع التي يُحْذَفُ منها (أنْ) قياساً، أو على إنزال الفعل منزلة المصدر من غير سابكٍ له ... فيكون التقدير في هذين الوجهين: ومن آياته إراءتُه إيّاكم البرقَ، فـ(مِنْ آياته) في موضع رفعٍ على أنَّه خبرُ المبتدأ»(الزمخشري، 2010، 3/420).

ومن وقوعه موقع الابتداء تقدير الخليل(ت175هـ) و سيبويه(ت180هـ) لفعل الإرادة والأمر بمصدرٍ يُعرَب مبتدأ، قال سيبويه(ت180هـ): «وسألتُه عن معنى قوله: أُرِيدُ لِأَنْ أَفْعَلَ، فقال: إنَّما يريدُ أنْ يقولَ: إرادتي لهذا»(سيبويه، 1977، 3/161).

قال السمين الحلبيُّ(ت756هـ) في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (النساء الآية 26): «ويُعزَى . أيضاً . لبعض البصريين أنْ يُقدِّر الفعل الذي قبل (اللام) بمصدرٍ في محل رفعٍ بالابتداء، والجار بعده خبره، فيُقَدِّر: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ

لِيُبَيِّنَ ﴾: إرادةُ اللهِ للتبيين»(السمين، 2013، 2/351).

2. الفاعل، كقول الشاعر(معاوية الأسدي):

وما راعني إلّا يسيرُ بشُرْطَةٍ وعَهْدِي بِهِ قَيْناً يَفُشُّ بِكِيرِ

(البيت من الطويل، وهو في: ابن جني، 1999، 434، ابن يعيش، دت، 4/27، وابن مالك، 1990، 4/50، والأندلسي، 1997، 2/1116، ابن هشام، دت، 428، ناظر الجيش، 2007، 1576، البغدادي، 1989، 2/442، البغدادي، 1973، 6/304).

قال ابن جنّي(ت392هـ): «أراد بقوله: (وما راعني إلّا يسيرُ بشرطةٍ) أيْ: مسيرُه (ابن جني، 1999، 2/434).

ونائب الفاعل كقول الشاعر ( جميل بثينة):

جَزِعْتُ حِذارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وحُقَّ لِمِثْلِي . يا بُثَيْنَةُ . يَجْزَعُ

(البيت من الكامل، وهو في: بثينة، دت، 74، وابن جني، 1999، 2/435، وابن جني، دت، 1/254، وابن يعيش، دت، 4/27، والبغدادي، 1989، 2/442).

قال ابن يعيش(ت643هـ) معلِّقاً على البيتين: «فالفعل فيهما مسندٌ إلى المصدر المنويّ لا إلى الفعل ..... والمراد: ما راعني إلّا سيرُه، وحقَّ لمثلي الجزعُ» (ابن يعيش، دت، 4/27-28).

وذكر ابن جنّي(ت392هـ) أنَّ هشام بن معاوية الضرير (ت209هـ) يجيز وقوع الفعل المضارع موقع الفاعل إذا كان مؤولاً بمصدرٍ، فقال: «وأجاز هشامٌ: يَسُرُّني تَقُومُ، وينبغي أنْ يكون ذلك جائزاً عنده في الشعر لا في النثر، هذا أولَى عندي من أنْ يكون يرتكبه من غير ضرورة»(ابن جني، 1999، 2/435).

ومن الوجوه التي قيلت في فاعل الفعل (بدا) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ (يوسف الآية 35)، قال أبو جعفر النَّحّاس(ت338هـ): «فيه ثلاثة أقوالٍ: فمذهب سيبويه أنَّ (ليسجنُنَّه) في موضع الفاعل أيْ: ظهر لهم أنْ يسجنوه، وقال محمد بن يزيد: هذا غلطٌ لا يكون الفاعلُ جملةً، ولكنَّ الفاعل ما دلَّ عليه (بدا) أيْ: بدا لهم بداءٌ، فحذف الفاعل لأنَّ الفعل يدلُّ عليه ... والقول الثالث: أنَّ معنى (بدا له) في اللغة ظهر له ما لم يكن يعرفه، فالمعنى: ثم بدا لهم ما لم يكونوا يعرفونه، وحُذِفَ هذا لأنَّ في الكلام عليه دليلاً، وحُذِفَ أيضاً القول أيْ: قالوا ليسجننَّه»(النحاس، دت، 2/329، وينظر: القيسي، 1988م، 387، والأنباري، 2010، 420-421، والعكبري، 1976، 2/732).

3. المفعول به، كقول الشاعر ( عروة بن الورد العبسي):

وقالوا ما تشاءُ فقلتُ: أَلْهُو إلى الإصباحِ آثرَ ذي أثيرِ

(البيت من الوافر، وهو في: العبسي، 1998، 63، وابن جني، 1999، 2/433، وابن جني، 1994، 2/32، وابن يعيش، دت، 2/95، والأندلسي، 1986، 536، والسيوطي، 1987، 1/13، والشنقيطي، دت، 1/10).

قال ابن جنّي(ت392هـ): «أرادَ: اللَّهْوَ، فوضع (ألْهُو) موضعه لدلالة الفعل على مصدره، ومثلُه قولُك لِمَنْ قال لك: ما يَصْنَعُ زيدٌ؟: يُصَلِّي أو يقرأُ، أيْ: الصلاةَ أو القراءةَ»(ابن جني، 1999، 2/434).

4. الخبر، كقول الشاعر ( جرير بن عطية الخطفى):

نفاكَ الأغَرُّ ابْنُ عبدِ العزيزِ وحقُّكَ تُنْفَى عنِ المسجدِ

(البيت من المتقارب، وهو في: الخطفى، 1986، 102، وأبو عبيدة، 1998، 2/181، وابن جني، 1999، 2/434).

قال ابن جنّي(ت392هـ): «فحذف (أنْ) من خبر المبتدأ، وهي: وحقُّك أنْ تُنْفَى عن المسجدِ»(ابن جني، 1999، 2/434).

5. النصب على نزع الخافض، كقول الشاعر (طرفة بن العبد البكري):

ألا أيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى وأنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

(البيت من الطويل، وهو في: ابن العبد، 45،2000، وسيبويه، 1977، 3/99، ابن يعيش، دت، 2/7، ابن مالك، 1990، 4/50، ناظر الجيش، 2007، 8/4256، العيني، 1989، 4/402).

قال المبرّد(ت285هـ): «فالمعنى: عن أنْ أحضُرَ الوغى، كقولك: عن حضور الوغى، فلمّا ذَكَرَ (أحضرُ الوغى) دلَّ على الحضور»(المبرد، دت، 2/136).

6. المضاف إليه، بأنْ يقع الفعل المضارع بعد ما يُضاف إليها من أسماء الزمان والمكان وغيرها، وهو كثيرٌ جدّاً، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة الآية 119)، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾ (مريم الآية 33)، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (الروم الآية 17).

ومن الصور التركيبية التي يؤول المصدر المقدَّر منها صورة الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ، فيرد في مواقع إعرابية منها:

1. الابتداء، كقوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الأنعام الآية 71)، قال السمين الحلبيُّ (ت756هـ): «قوله (لِنُسْلِمَ) في هذه (اللام) أقوال: أحدها . وهو مذهب سيبويه أنَّ هذه (اللام) بعد الإرادة والأمر وشبههما متعلِّقة بمحذوف على أنَّها خبرٌ للمبتدأ، وذلك المبتدأ مصدرٌ من ذلك الفعل المتقدِّم، فإذا قلتَ: (أردتُ لتقومَ، وأمرتُ زيداً ليذهبَ) كان التقدير: الإرادةُ للقيام، والأمرُ للذهاب(ناظر الجيش، 2007، 3/94).

2 . المفعول به، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُواْ إِنَّهُمْ لاَيُعْجِزُونَ﴾ ( الأنفال الآية 59) من الوجوه الإعرابية التي قيلتْ في إعراب هذه الآية .وهي كثيرة .أنَّ (الذين) فاعلُ (يحسبنَّ) وجملة (سبقوا) في تأويل مصدرٍ مقدَّرٍ سدَّ مسدَّ مفعوليْ (حسِبَ)، قال السمين الحلبيُّ(ت756هـ): «وقال قومٌ: بل (أنْ) الموصولة محذوفة، وهي وما في حيّزها سادةٌ مسدَّ المفعولين، والتقدير: ولا يحسبنَّ الذين كفروا أنْ سبقوا، فحذفتْ (أنْ) الموصولة وبقيت صلتها كقوله:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ﴾ (الروم الآية 24) وقولهم: تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ مِنْ أنْ تراه، وقوله:

ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أحْضُرُ الوَغَى .....

ويُؤيد هذا الوجه قراءة عبد الله (أنَّهم سبقوا) «(ناظر الجيش، 2007، 3/429) .

3 . المضاف إليه، بأنْ تقع جملة الفعل الماضي بعد ما يُضاف إليها من أسماء الزمان والمكان وغيرها كقوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ (مريم الآية 33)، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ (التوبة الآية 36).

ويرد المصدر المقدَّر أيضاً مؤولاً من جملة الاستفهام، فيحل محل المفرد في موقع الفاعل، قال ابن مالك (ت672هـ): «ومن الفاعل المؤول قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾(إبراهيم الآية 45)، ففاعل (تبيَّنَ) مضمون (كيف فعلْنا) كأنَّه قال: تَبَيَّنَ لكم كيفيةُ فِعْلِنا بهم، ...ومثل ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ (إبراهيم الآية 45): ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (طه الآية 128) على تأويل: أولم يَهْدِ لهم كثرةُ إهلاكنا»(ابن مالك، 1990، 2/123).

## المطلب الثالث

## آلية التحويل وكيفية التأويل لنمط المصدر المؤول المقدَّر

عند تحديد آليات تحويل المصدر الصريح إلى البُنَى التركيبية المختلفة السابقة التي يرد فيها المصدر المؤول سواءً ما كان منها بحرفٍ مصدريّ مذكورٍ أو محذوفٍ كان الحديث دائماً يدور حول وجود حرفٍ مصدريّ مذكورٍ أو مقدَّرٍ قبل جملة صلةٍ يقوم هذا الحرف المصدري بدور السبك وتحويل المصدر المؤول إلى مصدرٍ صريحٍ، غير أنَّ تحديد مفهوم المصدر المؤول المقدَّر بأنَّه: «كلُّ تركيبٍ أمكن تأويله بمصدرٍ مؤولٍ بغير حرفٍ مصدريّ مذكورٍ أو محذوفٍ في غير مواضع المصدر المتوهَّم ليحلَّ محلَّ المفرد ويأخذ حكمه من الإعراب «يضعُ أمامنا حقيقةً تركيبيةً فيما يتعلَّق ببنيته السطحيَّة، وهي عدم وجود حرفٍ مصدريّ لا مذكورٍ ولا محذوفٍ، أيْ أنَّ عملية التحويل تمت دون وجود عنصرٍ مصدريّ سابقٍ، ولمّا كان تصوُّر هذا الأمر مخالفاً للقواعد التحويلية التي اعتاد النحاة اتّباعها عند تحويل المصدر الصريح إلى مصدرٍ مؤولٍ عمدوا إلى القول بوجود عنصرٍ مصدريّ في معنى هذا المصدر جرى تقديره ثم حذفه مع إلغاء عمله بسبب ضعفه وعدم قدرته على العمل فيما بعده ، قال ابن الناظم (686هـ): «وقد تحذف (أنْ) قبل المضارع في غير المواضع المذكورة، فتلغى غالباً كقولهم: تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراه ... تقديره: أنْ تسمعَ ... ولكنَّهم رفعوا لأنَّهم ألغوا (أنْ) لمّا ضعفتْ بالحذف على غير قياسٍ»(ابن مالك، 1990، 4/50).

فتحويل المصدر الصريح إلى المصدر المؤول المقدَّر في تصوُّرهم مرَّ بمرحلتين تحويليتين هما:

1 . زيادة العنصر المصدري (أنْ) قبل جملة الصلة لإتمام عملية السبك، وتحويل صيغة المصدر الصريح عبر التغيير المورفولوجي إلى بنية الفعل المضارع ونصبه بـ(أنْ) المصدرية الناصبة .

2 . حذف العنصر المصدري (أنْ) قبل جملة الصلة وإلغاء عمله لضعفه وعدم قدرته على العمل محذوفاً ممّا يؤدي

إلى رفع الفعل المضارع في جملة الصلة، فتنتهي صورة المصدر المقدَّر في بنيته السطحية إلى صورة الفعل المضارع المرفوع.

فالمصدر الصريح (سماعُك) في قولنا: تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراه

يُحَوَّلُ .أولاً. إلى: أنْ تسمعَ بالمُعيديّ خيرٌ منْ أنْ تراه

ثم يُحوَّل .ثانياً. إلى: تسمعُ بالمُعيديّ خيرٌ من أنْ تراه.

غير أنَّ هذه الخطوات التحويلية التي اتبعت لتحويل المصدر الصريح إلى مصدرٍ مؤولٍ مقدَّرٍ تكون صالحةً لتفسير تحويل المصدر الصريح إلى المصدر المؤول المقدَّر من الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع في حين أنَّ اتّباعها في تحويل المصدر الصريح إلى المصدر المؤول من صورة الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي، وجملة الاستفهام قد لا يكون سائغاً بالخطوتين السابقتين، بل يكفي فيهما أن يتم التحويل عبر خطوةٍ تحويليةٍ واحدةٍ تعتمد على التغيير المورفولوجي من بنية المصدر الصريح ذات الدلالة الأحادية على الحدث مجرَّداً إلى صيغة الفعل الماضي دون حاجةٍ إلى تقدير (أنْ) قبلها، أو إلى تركيب جملة الاستفهام الدال بقرينة السياق على معنى المصدر .

فالمصدر الصريح (أَمْرُنا) في قولنا: أَمْرُنا لِنُسْلِمَ تحوَّل عبر التغيير المورفولوجي إلى بنية الفعل الماضي في قوله تعالى:﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام الآية 71).

والمصدر الصريح (كيفية فعلنا) في قولنا: تبيَّنَ لكم كيفية فِعْلِنا بهم تحوَّل عبر التغيير التركيبي إلى بنية جملة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ (إبراهيم الآية 45).

أمّا كيفية تأويل المصدر المقدَّر من صوره التركيبية الثلاث التي يؤول منها، فتتم عبر صياغة مصدرٍ صريحٍ من لفظ الفعل المضارع أو الماضي أو عبر صياغة مصدرٍ صريحٍ من مضمون جملة الاستفهام يُستفاد من دلالة جملة الاستفهام، فالمصدر المؤول المقدَّر من الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (تسمعُ) في قول العرب: (تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراه ) يؤول بالمصدر الصريح (سماعُك) في البنية العميقة، والتقدير: سماعُك بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراه .

والمصدر المؤول المقدَّر من الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي (أُمِرْنا) ففي قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الأنعام الآية 71) يؤول بالمصدر الصريح (أَمْرُنا) في البنية العميقة، والتقدير: أمْرُنا للإسلامِ .

والمصدر المؤول المقدَّر من جملة الاستفهام (كيف فعلْنا بهم) في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ (إبراهيم الآية 45) يؤول بالمصدر الصريح (كيفية فعلنا بهم) في البنية العميقة، والتقدير: وتبيَّنَ لكم كيفيَّةُ فِعْلِنا بهم.

على أنَّه يجب التنبيه دائماً على أنَّ تأويل المصدر المؤول بصيغة المصدر الصريح لا يمكن أنْ يؤدي بحالٍ إلى صحة إحلاله محله لأداء وظائفه الدلالية في التركيب، وذلك لأنَّ المصدر الصريح قاصرٌ عن أداء تلك الدلالات المتعددة التي يمكن التعبير عنها بصيغة المصدر المؤول عبر بنيته ذات الدلالات المتعددة في حين لا يحمل المصدر الصريح في بنيته ذات الدلالة الأحادية إلّا الدلالة على الحدث مجرَّداً، ولكنَّ عملية التأويل يُستعانُ بها لفهم البنية العميقة للتركيب،

ومعرفة موقع المصدر المؤول من الإعراب.

## المطلب الرابع

## القيمة الدلالية للعدول إلى نمط المصدر المؤول المقدَّر

للوصول إلى تحديد القيمة الدلالية لعدول المتكلم عن التعبير بالمصدر الصريح إلى التعبير بالمصدر المؤول المقدَّر ينبغي أن ننظر في الدلالات المستفادة من صور البناء التركيبي التي يمكن تأويلها بمصدرٍ مقدَّرٍ، فالإضافات الدلالية التي تضيفها كلُّ صورةٍ من صور البناء التركيبي التي يؤول منها المصدر المقدَّر هي ما يُعطي للمصدر المقدَّر من تلك الصورة قيمةً دلاليةً تفسِّر عدول المتكلم للتعبير به عوضاً عن التعبير بالمصدر الصريح في ذلك الموضع.

فإذا جئنا للإضافات الدلالية المستفادة من الصورة التركيبية الأولى التي يؤول منها المصدر المقدَّر الأكثر وروداً، وهي صورة الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المرفوع كقول العرب: تسمعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أنْ تراه، يمكن أن نلمس بوضوحٍ أنَّ صيغة الفعل المضارع تدلُّ إضافةً إلى دلالتها على الحدث. على دلالةٍ زمانية بدلالتها على الحال والاستمرار والتجدُّد، وهي دلالة لا يمكن الوصول إليها من خلال صيغة المصدر الصريح (سماعُك)؛ لأنَّها لا تحمل إلّا الدلالة على الحدث مجرَّداً دون الزمن، وهذه الدلالة الأحادية لا تغني في التعبير عن هذا الحدث الدرامي الذي يُصاغ بصورة الفعل المضارع بقصد استحضار حركته واستمراريته.

ولعلَّ مجيء الفعل المضارع مرفوعاً في صورة المصدر المؤول المقدَّر عوضاً عن مجيئه منصوباً كما هو الحال في صورة المصدر المؤول بحرفٍ مصدريّ محذوفٍ كان دلالةً على أنَّ الفعل المضارع هنا غير مخلَّصٍ للدلالة على الزمن المستقبل، بل يُرادُ منه الدلالة على الحال أيضاً.

أمّا الصورة التركيبية الثانية المصدر المؤول المقدَّر، وهي صورة الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(الأنعام الآية 71) أضاف استخدام الفعل الماضي في بناء المصدر المؤول المقدَّر دلالة زمانية على الزمن الماضي تفيد تحقُّق وقوع الحدث قبل زمن التكلُّم وهذه الدلالة الزمنية لا يمكن أن تستفاد من صيغة المصدر الصريح (أَمْرُنا) التي عُدِلَ عن استخدامها، إضافةً إلى إمكانية بيان من أُسْنِدَ إليه الحدث وجهة إسناده إليه من خلال بناء الفعل للمعلوم أو للمجهول.

وفي الصورة التركيبية الثالثة من صور المصدر المؤول المقدَّر، وهي صورة جملة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ (إبراهيم الآية 45)، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (طه الآية 128) كانت الإضافات الدلالية من هذه البنية التركيبية للمصدر المقدَّر واضحةً من توظيف أداة الاستفهام (كيف) في جملة الاستفهام (كيف فعلنا بهم) عوضاً عن المصدر الصريح (كيفية فعلنا بهم) لإضفاء معنى الغموض والإبهام المستفاد من أسلوب الاستفهام، وكذلك الحال في توظيف أداة الاستفهام (كم) في جملة الاستفهام (كم أهلكْنا) عوضاً عن المصدر الصريح (كثرة إهلاكنا) لإضفاء معنى الغموض والإبهام المستفاد من أسلوب الاستفهام، ولا يمكن أن نقول. هنا. إنَّ العدول

عن المصدر الصريح إلى بناء المصدر المقدَّر كان من أجل الدلالة على معنى الكيفية أو الكثرة؛ لأنَّها معانٍ يمكن أنْ يُدَلَّ عليها باستخدام المصدر الصريح محل المصدر المؤول المقدَّر في الآيتين . من هذه البنية التركيبية للمصدر المقدَّر واضحةً من توظيف أداة الاستفهام (كيف) في جملة الاستفهام (كيف فعلنا بهم) عوضاً عن المصدر الصريح (كيفية فعلنا بهم) لإضفاء معنى الغموض والإبهام المستفاد من أسلوب الاستفهام، وكذلك الحال في توظيف أداة الاستفهام (كم) في جملة الاستفهام (كم أهلكْنا) عوضاً عن المصدر الصريح (كثرة إهلاكنا) لإضفاء معنى الغموض والإبهام المستفاد من أسلوب الاستفهام، ولا يمكن أن نقول . هنا . إنَّ العدول عن المصدر الصريح إلى بناء المصدر المقدَّر كان من أجل الدلالة على معنى الكيفية أو الكثرة؛ لأنَّها معانٍ يمكن أنْ يُدَلَّ عليها باستخدام المصدر الصريح محل المصدر المؤول المقدَّر في الآيتين .

**الخاتمة:**

خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- المصدر المؤول بغير حرف مصدري، وهو كل تركيب أمكن تأويله بمصدر صريح ولم يشتمل بناء ألفاظه على حرف مصدري لا مذكورٍ ولا محذوفٍ، وأخذ موقعا من الإعراب بأن حل محل الاسم المفرد، وهو نوعان:

النوع الأول- المصدر المتوهم أو المتصيد: وهو المصدر المؤول الذي ينتزع مما يُتصيَّد من الفعل الواقع قبل (واو المعية، أو فاء السببية، أو (أو) التي بمعنى (إلاَ) أو (حتى أنْ) ).

والنوع الآخر- المصدر المقدَّر: وهو كل موضع أمكن تأويل الجملة فيه بمصدر صريح وأخذ محل المفرد من الإعراب بغير حرف مصدري لا ظاهر ولا مقدر في غير مواضع المصدر المتوهم السابقة.

وتشكِّل كلُّ صورة من صور المصدر المؤول السابقة مع الحرف المصدري أو دونه نمطا خاصا من أنماط المصدر المؤول تناولته الدراسة بالبحث من خلال بيان خصائصه التركيبية، وآلية تحويله من المصدر الصريح إلى المصدر المؤول وكيفية تأويله من المصدر المؤول بمصدر صريح، إضافة إلى بيان القيمة الدلالية للعدول عن المصدر الصريح إلى التعبير بالمصدر المؤول.

- أظهر البحث وجود فوارق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول من جهة، وبين المصدر المؤول بحرف مصدري مذكور أو محذوف وبين المصدر المؤول بغير حرف مصدري من حيث الصياغة والتركيب، ومن حيث الدلالة، ومن جهة الخصائص النحوية والإعرابية:

أما من حيث الدلالة فتمثلت في اختلاف المصدر الصريح عن المصدر المؤول بنوعيه المؤول بحرف مذكور أو محذوف، والمؤول بغير حرف مصدري في الدلالة التي يحتملها، فالمصدر الصريح لا يحمل الدلالة إلا على الحدث الجاري على الفعل وهي دلالة مجردة عن الزمن، أما المصدر المؤول بنوعيه فإنه يحمل دلالة المصدر الصريح على الحدث وزيادة، وهو- وإن لم يدل بنفسه على زمن معين دائما- إلا أنه يحمل دلالة على الزمن ملحوظة ومفادة من

العبارة الأصلية التي سبك منها، فكأنه يحمل في طيه الزمن الذي كان في تلك العبارة قبل السبك.

كما يختلفان في طريقة دلالتهما على الحدث، فدلالة المصدر الصريح على الحدث دلالة مباشرة تُفاد من لفظه مباشرة، أمّا دلالة المصدر المؤول عليه، فهي غير مباشرة لا يتوصل لها إلا من خلال تفسير ما تؤول إليه عملية سبك مكوناته.

وتظهر فروق الصياغة والتركيب في أنّ المصدر الصريح لفظٌ مفردٌ مكونٌ من الجذر اللغوي الدال على معنى الحدث، فهو لا يوصف بالتعدد في الألفاظ المكونة له ولا بالتركيب في بنيته اللفظية، أمّا المصدر المؤول، فإنه يُوصَفُ بتعدُّد الألفاظ المكونة له، فهو في صورة المصدر المؤول بحرف مصدري يتركب من حرف مصدري ظاهر أو مقدر وجملة صلته، وفي صورة المصدر المؤول بغير حرف مصدري مركب من جملة تؤول بمفرد.

أمّا الفروق النحوية الإعرابية فتتعلّق بطبيعة ورود المصدر الصريح في بعض المواضع التي لا يصلح المصدر المؤول للحلول فيها، وكذلك في المواضع التي لا يرد المصدر الصريح فيها ولا يرد فيها إلا المصدر المؤول، وهي كثيرة ذكرت في موضعها من الدراسة.

- في ضوء مفهوم الأصالة والفرعية في الصناعات والعلوم خلص البحث إلى بيان الدلالات المفادَة من العدول عن التعبير بالمصدر الصريح إلى المصدر المؤول استنادا للدلالات المفادَة من الخصائص التركيبية لبنية أنماط المصدر المؤول المتعددة التي تضفي على دلالة المصدر الصريح على الحدث مجردا دلالاتٍ أخرى.

ويوصي الباحث بإجراء مزيد من الدراسات التي تتعلق بدراسة القيمة الدلالية للعدول عن المصدر الصريح إلى التعبير بأنماط المصدر المؤول في أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- وما صح من أشعار العرب الفصحاء وخطبهم للوقوف على دلالات هذا الاستعمال وجمالياته.

**قائمة المصادروالمراجع:**

**-القرآن الكريم برو اية حفص عن عاصم .**

1 . الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله (ت905ه)، دت. شرح التصريح على التوضيح تح: أحمد السيد سيد، دط، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

2 . الأسترآباذي، الرضي (ت688ه)، 1978م. شرح الرضي على الكافية تح: يوسف حسن عمر، ط1 ،منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

3 . الإشبيلي، ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد (ت688ه)، 1986م. البسيط في شرح جمل الزجّاجي، ط 1، تح: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت .

4 . الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577ه)، 1987م. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دط، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت.

5. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، 2010م. البيان في غريب إعراب القرآن تح: د. جودة مبروك محمد، ط 2، مكتبة الآداب، القاهرة.

6. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، 1998م. ارتشاف الضرب من لسان العرب تح: د. رجب عثمان محمد، ط، 1مكتبة الخانجي، القاهرة.

7. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، البحر المحيط، 1990م. ط 2،دار إحياء التراث العربي، بيروت.

8. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، 1986م. تذكرة النحاة، تح: د. عفيف عبدالرحمن، ط 1،مؤسسة الرسالة، بيروت.

9. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، 1997م. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تح: د. حسن هنداوي وآخرين، ط 1، دار القلم، دمشق.

10. الأهدل، محمد بن أحمد (ت1298هـ)، 1990م، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، ط 1،مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت .

11. بثينة، جميل، دت. ديوان جميل بثينة ، دط، دار صادر، بيروت.

12. البخاري، الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، 2002م. صحيح البخاري، ضبط: محمود محمد نصّار، ط 2، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت.

13. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، 1973م. شرح أبيات مغني اللبيب تح: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط 1،مكتبة دار البيان، دمشق.

14. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، 1989م. خزانة الأدب تح: عبدالسلام هارون، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

15. البكري، أبو عبيد (ت480هـ)، 1971م. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تح: د. عبدالمجيد عابدين و د. إحسان عباس، ط 2، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت.

16. الثمانيني، عمر بن ثابت (ت442هـ)، 2003م. الفوائد القواعد، تح: عبدالوهاب محمود الكحلة، ط1 ،مؤسسة الرسالة، بيروت.

17. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، 1999م. الخصائص تح: محمد علي النجار، ط 2،الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

18. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، دت. سر صناعة الإعراب، تح: أحمد زيد أحمد، دط، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

19. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، 1994م. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي

النجدي ناصف وزميليه، دط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

20. ابن الخبّاز ، أحمد بن الحسين (ت639هـ)، 2007م. توجيه اللُّمَع، ط 2، تح: أ.د فايز دياب، دار السلام للطباعة والنشر، مصر.

21. الخطفى، جرير بن عطية، 1986م. ديوان جرير بن عطية، دط، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

22. الخطيب، عبداللطيف، 2002م. معجم القراءات ،ط 1،دار سعدالدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

23. الخوبَّي، أبو يعقوب يوسف بن طاهر (ت549هـ)، 2000م. فرائد الخرائد في الأمثال، تح: د. عبدالرزاق حسين، ط 1،دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن .

24. الدؤلي، أبو الأسود، 1998م. ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: محمد حسين آل يس، دط، دار مكتبة الهلال، بيروت.

25. الراوي، طه محمد، 1999م. المصدر المؤول: بحث في التركيب والدلالة، دط، دار الثقافة العربية، القاهرة.

26. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (ت538هـ)، 2010م. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: يوسف الحمادي، ط 1،مكتبة مصر، الفجالة. مصر.

27. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (ت538هـ)، 1962م. المستقصى في أمثال العرب ،ط 1، حيدر آباد الدكن، الهند.

28. ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل بن السري (ت316هـ)، 1988م. الأصول في النحو ، تح: عبد الحسين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

29. ابن سلمة، أبو طالب المفضل (ت291هـ)، 1960م. الفاخر ، تح: أ. عبدالعليم الطحاوي، ط 1،مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

30. السمين ، شهاب الدين أبي العباس يوسف بن محمد الحلبي (ت756هـ)، 2013م. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تح: علي محمد معوض وآخرين، ط 2،دار الكتب العلمية، بيروت.

31. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، 1977م. الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، ط6، الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة.

32. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن المزبان (ت368هـ)، 1316هـ. شرح السيرافي على كتاب سيبويه مطبوع بحاشية كتاب سيبويه ،ط 1، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر.

33. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، 1987م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: د. عبدالعال سالم مكرم، ط 2،مؤسسة الرسالة، بيروت.

34. الشنقيطي، أحمد بن أمين (ت1331هـ)، دت. الدرر اللوامع على همع الهوامع ، تح: أحمد السيد سيد، دط،

المكتبة التوفيقية، القاهرة.

35. الشيبي، أبو المحاسن محمد بن علي (ت837هـ)، دت. تمثال الأمثال تح: د. أسعد ذبيان، دط، دار المسيرة، بيروت.

36. ابن العبد، طرفة، 2000م. ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان (ت476هـ)، تحقيق: دريّة الخطيب ولطفي الصقّال، ط2، إدارة الثقافة والفنون بالبحرين، والمؤسسة العربية ببيروت.

37. العبسي، عروة بن الورد، 1998م ديوان عروة بن الورد العبسي، تح: أسماء أبوبكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت.

38. أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت209هـ)، 1998م ، نقائض جرير والفرزدق، تح: خليل عمران المنصور، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت.

39. العسكري، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت395هـ)، 1988م. جمهرة الأمثال ، تح: د. أحمد عبدالسلام ومحمد سعيد، ط 1،دار الكتب العلمية، بيروت ـ

40. ابن عصفور الأشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت669هـ)، 1998م، شرح جمل الزجاجي تح: فواز الشعار، ط 1،دار الكتب العلمية، بيروت.

41. ابن عقيل، بهاء الدين (ت764هـ)، 2001م. المساعد على تسهيل الفوائد، تح: د. محمد كامل بركات، ط 2،جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

42. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، 1976م. التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دط، دار الشام للتراث، بيروت.

43. العيني، الحافظ محمود بن أحمد (ت855هـ)، دت. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، مطبوع بهامش خزانة الأدب، ط 1، دار صادر، بيروت.

44. الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد (ت377هـ)، 2011م. الإيضاح العضدي، ط 1، تح: د. كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، بيروت.

45. القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، 1988م. مشكل إعراب القرآن تح: د. حاتم الضامن، ط4 ،مؤسسة الرسالة، بيروت .

46. المالقي، لحمد بن عبدالنور (ت702هـ)، دت. رصف المباني في شرح حروف المعاني تح: أحمد محمد الخرّاط، دط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق .

47. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت672هـ)، 1990م. شرح التسهيل تح: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي، ط 1،دار هجر، القاهرة .

48 . ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت672هـ)، دت. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع

الصحيح تح: محمد فؤاد عبدالباقي، دط، عالم الكتب، بيروت .

49. المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، دت. المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، دط، عالم الكتب، بيروت.

50. المرادي، الحسن بن قاسم (ت749هـ)، 1992م. الجنى الداني في حروف المعاني تح: د. فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت.

51. ابن مضاء القرطبي اللخمي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت592هـ)، 1982. الرد على النحاة تح: د. شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، مصر .

52. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، 2003م. لسان العرب، دط، دار الحديث، القاهرة .

53. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت518هـ)، 1962م. مجمع الأمثال، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دط، مطبعة السنة المحمدية، مصر .

54. ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت778هـ)، 2007م. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد تح: د. علي محمد فاخر وآخرين، ط 1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.

55. ابن الناظم، بدرالدين محمد بن محمد بن عبدالله (ت686هـ)، دت. شرح ألفية ابن مالك، دط، دار السرور، بيروت .

56. النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد(ت338هـ)، دت. إعراب القرآن، النور الإسلامية للطبع والنشر والتوزيع.

57. النووي، الإمام أبو زكريا يحي بن شرف (ت676هـ)، دت. صحيح مسلم بشرح النووي ، دط، مكتبة الإيمان، المنصورة. مصر.

58. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبدالله (ت761هـ)، 1996م. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تح: د. إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

59. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبدالله (ت761هـ)، دت. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دط، دار الشام، بيروت.

60. الهروي، علي بن محمد (ت415هـ)، 1971م. الأزهية في علم الحروف، تح: عبد المعين الملوحي، دط، مجمع اللغة العربية، دمشق.

61. الواحدي، علي بن أحمد (ت468هـ)، 1975م. الوسيط في الأمثال، تح: د. عفيف محمد عبدالرحمن، دت، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.

62. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ)، دت. شرح المفصّل، دط، عالم الكتب، بيروت.